ISSN 2977-1498 (Online)

المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences - IJFAES

Vol. (2), No. (4) August 2023

الإصدار (2)، العدد (4) أغسطس 2023

مجلة علمية دولية محكمة

تصدرها دار النشر

رؤية للبحوث العلمية والنشر

Vision for Scientific Research and Publishing

London, UK

المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)

مجلة علمية دولية محكمة

المجلة حاصلة على رقم تسلسلي معياري دولي: ISSN 2977-1498 (Online)

Journal Doi: https://doi.org/10.59992/IJFAES.ISSN.2977-1498

موقع المجلة: https://ijfaes.vsrp.co.uk
البريد الإلكتروني: ijfaes@vsrp.co.uk
رقم التليفون (واتس): +442039115546

تصدرها دار النشر **رؤية للبحوث العلمية والنشر**، لندن، المملكة المتحدة

Vision for Scientific Research and Publishing, London, UK

71-75 Shelton Street, Covent Garden, London, WC2H 9JQ

جميع حقوق النشر محفوظة لدار النشر رؤية للبحوث العلمية والنشر

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (2), No. (4)

المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (2)، العدد (4)

August 2023

تقديم

عزيزي الباحث

يسعدنا في دار النشر **رؤية للبحوث العلمية والنشر** أن نقدم لكم المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية IJFAES وهي مجلة علمية دولية محكمة متخصصة، تهدف إلى أن تكون عوناً للباحثين العرب لتساعدهم على نشر إنتاجهم العلمي من الأبحاث، والدراسات العلمية. وتهتم المجلة بنشر الأبحاث العلمية التي يتوافر فيها الأصالة والحداثة والمنهجية العلمية والتي تشكل إضافة علمية في جميع التخصصات والعلوم باللغتين العربية والإنجليزية. وتخضع البحوث المنشورة في المجلة لعملية تحكيم على يد نخبة من الأساتذة الأكاديميين المتخصصين من العديد من دول العالم.

تنشر المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية IJFAES الإنتاج العلمي في العديد من المجالات والتخصصات العلمية لإتاحة الفرصة أمام الباحثين وطلاب الدراسات العليا لنشر بحوثهم وأوراقهم العلمية. ومن أهم هذه التخصصات على سبيل المثال (وليس الحصر):

- التمويل Finance
- تحليل مالي Financial Analysis
- النمذجة المالية Financial Modeling
- البورصة Stock Exchange
- أسواق ومؤسسات مالية Financial Markets and Institutions
- نظم التمويل الإسلامي Islamic Financing Systems
- الاقتصاد الكلي Macro Economics
- الاقتصاد الجزئي Micro Economics
- الاقتصاد الإسلامي Islamic Economics

- اقتصاد دولي International Economics
- نظريات اقتصادية Economic theories
- البنوك Banks
- الائتمان Credit
- المحاسبة المالية Financial Accounting
- المحاسبة الإدارية Managerial Accounting
- محاسبة التكاليف Cost Accounting
- المراجعة الداخلية Internal Audit
- المراجعة الخارجية External Audit
- إدارة أعمال Business Administration
- إدارة عامة Public Administration
- إدارة الموارد البشرية Human Resources Management
- إدارة الجودة Quality Management
- إدارة الإنتاج Production Management
- التسويق والمبيعات Sales and Marketing
- الحوكمة Governance
- إدارة المشروعات Project Management
- إدارة الأزمات والمخاطر Crisis and Risk Management
- نظم المعلومات الإدارية Management Information Systems
- نظم دعم اتخاذ القرار Decision Support Systems
- نظم تخطيط موارد المؤسسة ERP
- التجارة الإلكترونية E-commerce

- التسويق الإلكتروني E-Marketing
- الحكومة الإلكترونية E-government
- التحول الرقمي Digital Transformation
- ذكاء الأعمال Business Intelligence
- علوم البيانات Data Science
- الإحصاء في مجال الأعمال Statistics for Business
- التأمين Insurance
- رياضيات المال والأعمال Business and Finance Mathematics

كما تشجع المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية IJFAES نشر الإنتاج العلمي في العلوم والموضوعات المتداخلة ذات الفائدة العلمية أو التطبيقية الواضحة. وهذه النوعية من الأبحاث تشمل موضوعين أو أكثر من الموضوعات المذكورة سابقاً.

نظراً لأهمية الوقت لجميع الباحثين، تتعاون المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية IJFAES مع مجموعة من المحررين المتميزين والمراجعين النظراء الذين لديهم الخبرة الكافية والمهارات الفنية والأدوات لتسريع عملية المراجعة والنشر قدر الإمكان. وغالباً ما تستغرق هذه العملية فترة زمنية من أسبوع إلى 3 أسابيع على الأكثر.

رئيس التحرير

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (2), No. (4)

IJFAES

August 2023

المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية

الإصدار (2)، العدد (4)

قائمة الأبحاث المنشورة بالعدد

م	عنوان البحث	اسم الباحث الجامعة، الدولة	تخصص البحث	الصفحة
1	نموذج محاسبي مقترح لقياس وتقييم الأداء المستدام للشركات القائمة على الإنتاج الرشيق (الخالي من الهدر)	خالد شهاب الدين العزيزي جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية	محاسبة، الإنتاج الرشيق	23-8
2	A Novel Approach Based on Service Level Agreement (SLA) for Evaluating the Web Service Quality	Jamila Qaderi Aziz Ain Shams University, Egypt Aref Sheriff Banhawi Zagazig University, Egypt	Web Services, Quality Evaluation	44-24
3	نموذج مقترح لإدارة المخاطر في الشركات ذات المشروعات المتعددة	إبراهيم محمد أبو راية، عزت صبري عبد الحميد، خالد طه السيد الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، مصر	محاسبة، الإنتاج الرشيق	57-45
4	التضامن الأسري والاستدامة: دراسة حالة دولة الإمارات العربية المتحدة 2023	سيسيل عواد جامعة محمد بن زايد للعلوم الإنسانية، الإمارات العربية المتحدة	التنمية المستدامة، علم الاجتماع	90-58

IJFAES, VSRP Publishing, UK
https://ijfaes.vsrp.co.uk
E-ISSN 2977-1498

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (2), No. (4)

المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (2)، العدد (4)

August 2023

"نموذج محاسبي مقترح لقياس وتقييم الأداء المستدام للشركات القائمة على الإنتاج الرشيق (الخالي من الهدر)"

"A Proposed Accounting Model to Measure and Evaluate the Sustainable Performance of Companies Based on Lean Production"

خالد شهاب الدين العزيزي
أستاذ مساعد، قسم المحاسبة، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية
khaleed.azizishsh@gmail.com

ملخص البحث:

الهدف من هذه الدراسة هو تقديم مبرر حقيقي لاستخدام نموذج القياس والتقييم للأداء المستدام للإنتاج الرشيق (الخالي من الهدر). وتؤكد هذه الدراسة على المبرر الرئيسي لاستخدام وتطبيق هذا النموذج في المنظمات. ويعتبر نظاماً متكاملاً وشاملاً لقياس وتقييم الأداء المستدام. كما توضح هذه الدراسة دور النموذج في ربط الإستراتيجية العامة بالإستراتيجية التشغيلية للمنظمة. هناك ثلاث خطوات أساسية يجب اتباعها في بناء نموذج لتحقيق التنمية المستدامة: تنفيذ نموذج الأداء المستدام؛ بناء وتطبيق النموذج المقترح؛ وتحديد المخرجات المستهدفة للنموذج المقترح. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن أهم العوامل الأساسية لبناء وتنفيذ النموذج المقترح ترتبط بالثقافة التنظيمية وإدارة العلاقات مع الأطراف المختلفة، مثل الإدارة العليا والمساهمين والعملاء والعاملين، والموردين، والمشرعين، والمجتمع. نظرًا للتأثيرات العديدة على الاستدامة خلال دورة حياة المنتج، تهتم المنظمات فقط بمرحلة الإنتاج. ولذلك يمكن تعلم الدروس من البيئات الصناعية الأخرى من خلال تقسيم المنظمات إلى مسارات ووحدات إدارية عديدة. ومن الناحية العملية قامت الدراسة باختبار صلاحية النموذج للأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي من أجل الحصول على مؤشر يوضح الأداء المستدام وتحقيق استراتيجية التنمية المستدامة.

E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p1

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (2), No. (4)

IJFAES

August 2023

المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية

الإصدار (2)، العدد (4)

الكلمات المفتاحية:

نموذج محاسبي، الأداء المستدام، نموذج الإنتاج الرشيق، نموذج الخدمات الرشيقة.

Abstract:

This study aims to provide a real justification for the use of a measurement and evaluation model for the sustainable performance of lean production. This study confirms the main justification for using and applying this model in organizations. It is considered an integrated and comprehensive system for measuring and evaluating sustainable performance. This study also illustrates the role of the model in linking the general strategy to the organization's operational strategy. There are three basic steps to follow in building a model for achieving sustainable development: implementing a sustainable performance model; Building and applying the proposed model; and determining the target outputs of the proposed model. This study concluded that the most important basic factors for building and implementing the proposed model are related to organizational culture and managing relationships with various parties, such as senior management, shareholders, customers, workers, suppliers, legislators, and society. Due to the many impacts on sustainability during the product life cycle, organizations are only concerned with the production phase. Therefore, lessons can be learned from other industrial environments by dividing organizations into numerous administrative processes and units. From a practical standpoint, the study tested the validity of the model for economic, environmental, and social performance to obtain an indicator that demonstrates sustainable performance and the achievement of the sustainable development strategy.

Keywords:

Accounting Model, Sustainable Performance, Lean Production Model, Lean Services Model.

1- مقدمة

تلعب المحاسبة دورًا مهمًا في نجاح المنظمة. من خلال توفير المعلومات التي تساعد على تحليل نقاط القوة والضعف في البيئة الداخلية للمنظمة ومحاولة القضاء على نقاط الضعف وزيادة نقاط القوة، توفر المحاسبة معلومات يمكن أن تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات. تساعد المحاسبة في تقييم الفرص والتهديدات في البيئة الخارجية وتسعى إلى الاستفادة من أكبر عدد ممكن من الفرص للتغلب على التهديدات التي تواجه المنظمة. أدى اعتماد العديد من المنظمات للتنمية المستدامة إلى ظهور محاسبة التنمية المستدامة التي تدعم الشركات لتحقيق الاستدامة من خلال التركيز على القرارات البيئية والاجتماعية، والتكاليف، والمخاطر، والمناخ. وهذا بدوره أدى إلى تغيير أنظمة القياس وتقييم الأداء لتواكب استراتيجية التنمية المستدامة.

بمعنى آخر، تهتم بعض المنظمات حاليًا بتوظيف استراتيجيات الإنتاج الناعم كاستراتيجية تشغيلية يمكن أن تساهم في المزايا التنافسية للمنظمة. يمكن لاستراتيجية الإنتاج أن تعزز العلاقة بين الموردين والعميل بدلاً من أساليب التصنيع التقليدية التي تهتم بإنتاج أكبر عدد من الخدمات دون مراعاة رضا العملاء. ويجب تشجيع الأنشطة التي تزيد القيمة من وجهة نظر العميل من أجل تحويل الوحدات من استراتيجية تصنيع واسعة النطاق إلى استراتيجية إنتاج هزيلة. يتم زيادة قيمة العميل من خلال تقليل الأنشطة التي لا قيمة لها، ولكنها تؤدي فقط إلى زيادة الموارد التي تستهلكها المنظمة وفي نفس الوقت لا تضيف قيمة للعملاء.

ويهتم نظام قياس وتقييم الأداء المالي الذي تعتمده المنظمات بتحسين الأداء المالي للشركات على المدى القصير دون الاهتمام بتحسين الأداء على المدى الطويل. ويتجلى ذلك من خلال الاهتمام بتلبية رغبات العملاء ومصالح المنظمة لتحقيق أهدافها الخاصة من أجل تعظيم قيمة الموظفين دون إغفال أصحاب المصالح. وينبغي مراعاة الأبعاد البيئية والاجتماعية في عمليات صنع القرار وتقييم الأداء. ومن خلال التأكيدات المذكورة أعلاه، يتم استخلاص الأسئلة التالية من محور البحث:

1. هل يؤدي تكامل الإنتاج الرشيق والمساءلة عن التنمية المستدامة إلى تحسين الأداء المالي والبيئي والاجتماعي للمنظمة؟

2. هل يمكن تصميم نموذج لقياس وتقييم الأداء المستدام للمنظمة التي تتبع أسلوب الإنتاج الرشيق؟

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p1

1. التعرف على الأساليب المحاسبية لقياس وتقييم الأداء المستدام.

2. إنشاء آلية لدمج الإنتاج الرشيق والمساءلة عن التنمية المستدامة.

3. اقتراح نموذج محاسبي لقياس وتقييم الأداء المستدام في بيئة الإنتاج الرشيق.

وترتبط أهمية هذه الدراسة بعرض الاتجاه الحالي في محاسبة التنمية المستدامة. وتهتم العديد من الهيئات والمؤسسات الدولية بهذا الموضوع. تهتم الدراسة بالأبعاد البيئية والاجتماعية، وتحاول الحد من التدهور الكبير في الموارد والإضرار بالمناخ والبيئة. وبالتالي، قد يكون هذا الموضوع موضع اهتمام جميع الأطراف ذات الصلة بالمنظمات ذات الصلة.

2- الخلفية النظرية:

ويتطلب الأمر وجود نظام محاسبي مناسب لهذه الأنشطة من أجل قياس وتسجيل الأحداث البيئية والاجتماعية وتسجيل الأحداث والأنشطة الاقتصادية. وقد دفع ذلك بعض الأكاديميين، مثل شالتيجر وبوريت (2010)، إلى دراسة أهمية إدراج الأبعاد البيئية والاجتماعية داخل النظام المحاسبي من أجل تحقيق الاستدامة المحاسبية.

ومن خلال التركيز على الجوانب البيئية والاجتماعية والمالية، ظهر استخدام محاسبة التنمية المستدامة ليتوسع في كل من المحاسبة المالية ومحاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية. وقد أدى ذلك أيضًا إلى الاهتمام بتحديد الأداء المتوازن وإيصال استراتيجيته إلى جميع الأطراف المعنية وإنشاء التقارير المتكاملة التي يتعين تحقيقها. ولذلك يتم توجيه الاهتمام إلى توفير المعلومات الاجتماعية والبيئية التي تمكن المنظمات من اتخاذ قرارات سليمة (Bebbington & Larrinaga, 2014; Schaltegger & Burritt, 2010).

وقد عرف ستاسيسكين وجاش (2005) المحاسبة من أجل التنمية المستدامة بأنها متخصصة وتهتم بالأنشطة والأساليب والأنظمة بغرض تسجيل وتحليل وإعداد التقارير عن الأبعاد البيئية والاجتماعية التي تؤثر على الأداء المالي. بالإضافة إلى ذلك، أفاد شالتيجر وبوريت (2010) أن المحاسبة المتعلقة بالتنمية المستدامة هي امتداد لأنظمة المحاسبة وإعداد التقارير التقليدية في تركيزها على النظم البيئية والاجتماعية. وقد عرّف غرينهام (2010) المحاسبة من أجل التنمية المستدامة بأنها قياس تأثير النشاط البشري على النظم الإيكولوجية والموارد، والأثر الاجتماعي لممارسات المؤسسات على أنشطتها. وقد أكد هيرين (1998)

E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p1

على أهمية إدراج المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ضمن نظام المعلومات، في حين يتم إنشاء المحاسبة الإدارية لغرض اتخاذ القرارات.

ويرى العديد من الباحثين أن التعريفات المذكورة أعلاه تدور حول مدار واحد يمكن تلخيصه في أن: "اهتمام المحاسبة من أجل التنمية المستدامة يشمل قياس وتسجيل وتحليل البيانات المتعلقة بالأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية معا لغرض اتخاذ القرارات". التي تؤثر على الأطراف ذات الصلة التي لها نفس المصلحة، سواء كانت تلك الأطراف داخل أو خارج نفس الصناعة. وبالتالي فإن الهدف من المحاسبة من أجل التنمية المستدامة هو حاجة أصحاب المصلحة الآخرين (وخاصة صناع القرار داخل الصناعة وخارجها) للحد من ميل تلك الأنظمة نحو الخوف من الفشل. إن وجود التعديلات بشكل مستمر أمر ضروري لأن تطوير أنظمة جديدة في ظل بيئة متغيرة يتطلب قبول فكرة الأخطاء المحتملة. تتعلق اعتراضات القوى العاملة في المنظمة بالتغيرات في أنظمة قياس وتقييم أدائها. ولا يؤثر ذلك على كون هذه الأنظمة أكثر ملاءمة من الأنظمة التي تستخدمها المنظمات في الوقت الحاضر.

هدفت هذه الدراسة إلى معالجة الفرضية الرئيسية التالية:

"إن النموذج المقترح للمحاسبة وقياس وتقييم الأداء المستدام في بيئة الإنتاج الرشيق له تأثير كبير على التنمية المستدامة والاستراتيجيات التشغيلية، مما يؤدي إلى مصلحة جميع الأفراد في المنظمة لتحقيق التنمية المستدامة والجمع بين مصالح جميع الأطراف ذات الصلة".

3- التكامل بين بيئة الإنتاج والتنمية المستدامة:

لقد ظهر مفهوم الإنتاج الرشيق من خلال إعادة فحص عملية التصنيع بدءًا من البحث والتطوير والتخطيط والتصميم والمعالجة للعملاء كاستجابة لمتطلبات السوق والميزة التنافسية. وهي الأساس لتوجيه أي نشاط تصنيعي أو خدمة تستهدف التخلص الكامل من كل جزيء لا يضيف أي قيمة للعميل. يعمل الإنتاج الخالي من الهدر على التوظيف المتوازن لجميع موارد المنظمة لغرض تحقيق هدف رضا العملاء من خلال إضافة قيمة لاحتياجات العملاء. الهدف من التكامل هو تحقيق رضا العملاء والتخلص من الأنشطة التي لا تضيف قيمة للعملاء. بالإضافة إلى ذلك، فإن الهدف هو التحسين المستمر لأنشطة المنظمة بطريقة تساعد في تحقيق تلك الأهداف وقدرة المنظمة على البقاء والنمو (بهاسين، 2011).

E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p1

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (2), No. (4)

IJFAES

August 2023

المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية

الإصدار (2)، العدد (4)

يمكن أن تؤدي أساليب الإنتاج الرشيق إلى نتائج ناجحة إذا تم التكامل مع مصلحة المؤسسة في تطبيق الممارسات والأنشطة الصديقة للبيئة. ويعود وجود العديد من أوجه التشابه بين المتغيرين إلى إمكانية التكامل بين الطريقتين مما يمكن من توضيح الفرق بين الممارسات الصديقة للبيئة والاستراتيجية المستخدمة، كما هو مبين في الجدول 1:

الجدول 1: مقارنة بين استخدام طريقة الإنتاج والممارسات الصديقة للبيئة

الخاصية	أنماط الإنتاج الرشيق	ممارسات صديقة للبيئة
الهدف العام	زيادة الأرباح عن طريق خفض التكاليف	تحسين الكفاءة البيئية للمنشأة وتقليل المخاطر البيئية
التركيز	وينصب التركيز على زيادة المرونة وخفض التكاليف عن طريق إزالة النفايات عبر سلسلة التوريد والاهتمام بالتحسين المستمر	الحد من الأثر الضار للمؤسسة على البيئة والتركيز على تحقيق التنمية المستدامة من خلال القضاء على هدر الموارد والحد من التلوث
رضا العملاء	وينصب التركيز على عملاء المنظمة. لذلك، يتعلق الأمر بتقليل التكاليف ووقت الاستجابة	تهتم بتحقيق الأرباح والاهتمام بصحة الأفراد والبيئة التي يقيمون فيها. ويتحقق ذلك من خلال رضا العملاء من خلال مساعدتهم على الاهتمام بشراء الخدمات الصديقة للبيئة
الهيكل التنظيمي	هيكل تنظيمي مستقر يتكون من عدة مستويات هرمية تسمح للأفراد بأداء العمل	يسمح بإنشاء نظام داخلي للإدارة البيئية مثل ISO 14000 مما يساعد على دمج الأفراد وتشجيعهم على الاهتمام بالقضايا البيئية
سلسلة التوريد وزمن الاستجابة	تقليل زمن الاستجابة دون زيادة في التكاليف	تقليل الوقت الذي يقضيه في المواد والخدمات وفي انبعاثات الغازات الضارة مثل ثاني أكسيد الكربون
العلاقة مع الموردين	تحقيق أداء أكبر وتكاليف أقل	بعد تصميم الخدمات الصديقة للبيئة
شراء المواد الخام	قم بشراء جودة عالية بسعر منخفض في الوقت المناسب واتبع نظام السحب بناءً على طلب العميل	التركيز على كفاءة الموارد وتقليل النفايات لتحقيق المنافع البيئية. تطوير قدرات التصنيع والمكونات القابلة لإعادة الاستخدام
جرد	خفض التكاليف والمخزون مع زيادة حجم التداول	تخفيض المخزون والمواد الخام والمناطق المستغلة. . إعادة استخدام المواد الخام
مواصلات	أثناء عملية التصنيع: تقليل التعامل مع المواد الخام مما يشجع على تسليم المواد الخام بشكل متكرر وبكمية أقل حسب ما تم توفيره	تقليل وتيرة النقل من أجل تقليل استهلاك الوقود وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون الصديقة للبيئة
نهاية دورة الحياة	تأثير استخدام المنتج أو إرجاع المنتج مرة أخرى لا يكاد يذكر	مهتم بإعادة استخدام المنتج
نتائج النشاط	الجودة والتكلفة والتسليم ورضا العملاء والربحية	الوضع في السوق، والسمعة، وتصميم المنتج، وفقدان العمليات، والجودة، والتكلفة، والتسليم، ورضا العملاء والاقتصاد
مؤشرات الأداء الحاسمة	التكلفة ومستوى الخدمة	ثاني أكسيد الكربون ومستوى الخدمة
نطاق التكاليف	التكاليف الملموسة والمادية	تكاليف الأجيال القادمة

الأداة الرئيسية	فهم جميع العمليات المطلوبة لظهور المنتج في السوق من خلال خريطة مسار القيمة	فهم جميع العمليات المطلوبة لظهور المنتج في السوق من خلال الاهتمام بتصميم المنتج واستخدامه من خلال تقييم دورة الحياة
طرق تقليل النفايات	الأسباب السبعة للخسائر المشتركة بما في ذلك الرؤية والاستراتيجية والابتكار والشراكة والوظائف الداعمة	إعادة تصميم المنتج وعملية الإنتاج واستبدال الفك وإعادة التصنيع وإعادة استخدام المواد للتغليف وإعادة التدوير والتعاون والشراكة
الأدوات والمبادئ	استخدام المشتريات والتصنيع في زمن متحكم فيه، تقليل زمن الاستجابة، خريطة القيمة، تقليل الخسائر، نشر المعلومات من خلال الشبكات الإلكترونية.	زمن الاستجابة، وإعادة استخدام المواد الخام، والحد من هدر الطاقة والمياه والمواد الخام، والحد من وسائل النقل، والاستخدام المستدام للموارد والحد من استخدام المواد الخام

يوضح الجدول 1 العديد من أوجه التشابه بين تطبيق ممارسات الإنتاج الخالي من الهدر والممارسات الصديقة للبيئة. ويتضمن ذلك طرقًا لتقليل الهدر الفردي ومؤشرات الأداء الحرجة والأدوات والممارسات التي يمكن استخدامها وتقليل وقت الاستجابة وإدارة العلاقات مع جميع الأطراف المشاركة في سلاسل التوريد.

4- النموذج المقترح لقياس الأداء المستدام والإنتاج الرشيق في البيئة:

النموذج المقترح هو مزيج من الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي على النحو التالي (محمد وفليح ومحمد وعبود، 2019؛ عبد الله وسلمان وأحمد، 2019):

1. الأداء الاقتصادي: ويشمل نسبة تكلفة النفايات إلى قيمة المبيعات، ومعدل العائد على الاستثمار، ومعدل العائد على حقوق الملكية، ومؤشر تكلفة الجودة، وقيمة الخدمات الصديقة للبيئة إلى إجمالي المبيعات والغرامات المدفوعة لقيمة المبيعات. يتم قياس نتيجة البعد الاقتصادي من خلال تجميع المؤشرات الخاصة بذلك البعد بعد ضرب وزن المقياس × المنجز فعلياً / الهدف المحدد لكل مؤشر.

2. الأداء البيئي: ويشمل نسبة الخدمات الصديقة للبيئة التي تم إنشاؤها إلى إجمالي الخدمات، وعدد العاملين المدربين على ترشيد الموارد الطبيعية إلى إجمالي الموظفين، وعدد الاستثمارات في التكنولوجيا الصديقة للبيئة إلى إجمالي الاستثمارات، إجمالي الخسائر البيئية والصناعية للموارد المستخدمة، نسبة عدد الجوائز التي حصلت عليها المنظمة في مجال حماية البيئة إلى إجمالي عدد الجوائز وتطبيق المنشآت لأنظمة الإدارة البيئية والحصول على شهادة الأيزو. يتم الحصول على مؤشر الأداء البيئي الإجمالي للمنشأة من خلال تجميع المؤشرات الخاصة بذلك البعد بعد ضرب وزن المقياس × المنجز فعليا / الهدف المحدد لكل مؤشر.

E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p1

3. الأداء الاجتماعي: يشمل هذا الأداء عدد شكاوى العملاء كنسبة من عدد الوحدات المباعة، عدد أيام العمل الضائعة بسبب إصابات العمل إلى إجمالي عدد أيام العمل، متوسط عدد موردي المواد الخام، إجمالي عدد العروض المتبادلة، تطبيق المنشآت لمعايير السلامة والصحة المهنية، أهم أجزاء المنشأة إلى إجمالي عدد الموردين، عدد الفواتير المدفوعة للموردين إلى إجمالي الفواتير المستحقة، فترة التأخير في الوقت اللازم لتوريد الطلب، ومعدل دوران الموظفين، والمستندات المتبادلة مع الموردين من خلال شبكة تبادل البيانات الإلكترونية، وإعداد تقارير التنمية المستدامة ونسبة عدد الموردين المشمولين في برامج تحسين الجودة إلى العدد الإجمالي من الموردين. يتم الحصول على المؤشر العام للأداء الاجتماعي للمؤسسة من خلال تجميع المؤشرات لذلك البعد بعد ضرب وزن المقياس x المكتمل فعلا / الهدف المحدد لكل مؤشر.

توضح هذه الدراسة أنه من أجل تقييم أداء أي منظمة بشكل صحيح، يتم مقارنة أدائها المستدام مع الأداء المستدام لأفضل الشركات في الصناعة بغرض الوصول إلى فجوة تنافسية تساعد المؤسسات على تحسين أدائها بشكل مستمر.

5- تطبيق النموذج المقترح:

وبما أنها شركات تشكل جزءاً من تطوير قطاع السياحة في العراق، فإن تخفيض تكلفة الخدمات السياحية يشكل عنصراً مهماً في تحقيق النمو الاقتصادي، مما ينعكس إيجاباً على تحقيق التنمية المستدامة.

الجدول 2: الأوزان النسبية والمستهدفة لمقاييس الأداء المستدام

الأداء المســـتهدف	الوزن %	المستهدف %
الأداء الاقتصادي		
معدل العائد على حقوق الملكية	11.5	17
معدل العائد على الاستثمار	12	13
نسبة الخسارة إلى قيمة المبيعات	0.5	0.095
نسبة قيمة مبيعات الخدمات الصديقة للبيئة إلى إجمالي المبيعات	14.5	25
نسبة تكلفة حوافز الإنتاج إلى قيمة المبيعات	0.5	6.25
نسبة الغرامات المدفوعة لمخالفة التشريعات إلى قيمة المبيعات	0.5	0.048
نسبة تكاليف الجودة إلى قيمة المبيعات	0.5	0.0025
1. الأداء الاقتصادي الإجمالي	40	
الأداء البيئي		
نسبة الاستثمارات في التكنولوجيا الصديقة للبيئة إلى إجمالي الاستثمارات	10	40

IJFAES, VSRP Publishing, UK
https://ijfaes.vsrp.co.uk
E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p1

نسبة العاملين المدربين على ترشيد استخدام الموارد الطبيعية إلى إجمالي العاملين	2	13.6
نسبة إجمالي الخسائر البيئية والصناعية إلى الموارد المستخدمة	0.5	0.5
حصلت الشركة على شهادة الأيزو 14001	8.5	100
نسبة الخدمات الصديقة للبيئة التي تم إنشاؤها إلى إجمالي الخدمات	5	14
عدد الجوائز التي حصلت عليها المنشأة في مجال حماية البيئة	4	2
2. الأداء البيئي الشامل	30	
الأداء الاجتماعي		
نسبة موردي المواد الأولية والأجزاء المهمة للمنشأة إلى إجمالي عدد الموردين	5	62.5
نسبة المستندات المتبادلة مع الموردين من خلال شبكة تبادل البيانات الإلكترونية (EDI) إلى إجمالي المستندات المتبادلة	1.35	25
نسبة المقترحات المقدمة / لكل عامل	2	31 اقتراح
نسبة الموردين المشمولين ببرامج تحسين الجودة إلى إجمالي عدد الموردين	1	12.5
نسبة حصول الشركة على شهادة OASAS 18001	9	100
نسبة الفواتير المدفوعة للموردين إلى إجمالي الفواتير المستحقة	4	87.5
نسبة شكاوى العملاء إلى عدد الوحدات المباعة	0.05	0.00007
نسبة التأخير عن الوقت اللازم لتوريد الطلب	0.05	1 ساعة
دوران الموظفين	0.5	2.94
نسبة أيام الانقطاع عن العمل (الانقطاع عن العمل) بسبب إصابات العمل إلى إجمالي عدد أيام السنة	0.05	4/1 يوم
مدى قيام الجهة بإعداد تقارير التنمية المستدامة	2	100
نسبة الاستثمارات في الجمعيات الخيرية والأنشطة المجتمعية إلى إجمالي الاستثمارات	5	33.3
3. الأداء الاجتماعي الشامل	30	
الأداء المستدام (المجموع 3.2.1)	100	

6- النتيجة والتحليل:

يتم تطوير الأداء لكل مقياس من قبل الباحث من أجل تحقيق الأداء المستدام (الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي) للمؤسسة من خلال تجميع الإجمالي × الوزن المحقق لكل مقياس، على النحو المبين أدناه، مع التركيز على توضيح تفاصيل الأداء الاقتصادي، وعرض إجماليات النتائج في جدول 3.

6-1 الأداء الاقتصادي:

العائد على حقوق الملكية:

معدل العائد على حقوق الملكية (الفعلي) حسب تقرير مجلس الإدارة كما في 2017/3/31 = 18%

IJFAES, VSRP Publishing, UK
https://ijfaes.vsrp.co.uk
E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p1

معدل العائد على حقوق الملكية (المستهدف) حسب تقرير مجلس الإدارة كما في 2017/3/31 = 17%

النتيجة = الوزن × الهدف المكتمل = 11.5% × 18% /17% = 12.1%

معدل العائد على الاستثمار:

معدل العائد على الاستثمار (الفعلي) حسب تقرير مجلس الإدارة كما في 2017/3/31 = 14%

معدل العائد على الاستثمار (المستهدف) حسب تقرير مجلس الإدارة كما في 2017/3/31 = 13%

النتيجة = 12% × 14% × 13% = 12.9%

نسبة تكلفة النفايات إلى قيمة المبيعات:

تكلفة المواد الأولية المستخدمة في 2017/3/31 والمبيعات الفعلية لنفس الفترة. من البيانات الفعلية التي تم تجميعها يمكن حسابها كالآتي:

نسبة الخسارة إلى قيمة المبيعات (الفعلية) = 28719076.7 × 0.4% /148217000 = 0.077%

المستهدف = إجمالي تكلفة المواد المستهدفة × 0.5% إجمالي المبيعات والتصدير المحلي المستهدف (من تقرير مجلس الإدارة في ملحق دراسة الحالة)

= 26520478 × 0.5% /138501000 =0.095%

النتيجة = 0.5% × 0.077 /0.095 = 0.4%

نسبة قيمة مبيعات الخدمات الصديقة للبيئة إلى إجمالي المبيعات:

نسبة قيمة مبيعات الخدمات الصديقة للبيئة إلى إجمالي المبيعات = قيمة مبيعات الخدمات الصديقة للبيئة إلى إجمالي المبيعات

إجمالي مبيعات الخدمات الصديقة للبيئة = 28833851 + 3983879 = 32817730

نسبة قيمة مبيعات الخدمات الصديقة للبيئة إلى إجمالي المبيعات (الفعلية) = 32817730 148 148217000 = 22%

E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p1

نسبة قيمة مبيعات الخدمات الصديقة للبيئة إلى إجمالي المبيعات المستهدفة = 31128000 + 3660000 13 138501000 = %25

النتيجة = 14.5% × 22% /25% = 12.7%

نسبة تكلفة حوافز الإنتاج إلى إجمالي المبيعات:

ومن قائمة مقاييس الأداء المستدام الموجودة في الدراسة التجريبية، استبدلت هذه الدراسة مقياس الأداء لتكلفة إصابة العمل إلى قيمة المبيعات بمقياس أداء تكلفة حوافز الإنتاج إلى قيمة المبيعات. وأثناء عمل الموظفين عام 2017، حاول الباحث الحصول على تكلفة إصابة ثلاثة عشر عاملاً، إلا أنه تبين أن المنشأة لم تحتسب التكلفة لكل عامل. في المقابل، لم تدفع المنشأة سوى 4% من إجمالي أجور العاملين للتأمين الصحي منها 1%. إن نسبة تكلفة حوافز الإنتاج إلى قيمة المبيعات باستخدام مقياس الأداء تفسر حوافز الإنتاج التي يتلقاها الموظفون. كما يوضح مدى رضا العاملين عن المنشأة نتيجة أداء مهامهم.

نسبة تكلفة حوافز الإنتاج إلى قيمة المبيعات (الفعلية) = 8%

نسبة تكلفة حوافز الإنتاج إلى قيمة المبيعات (المستهدفة) = 6.25%

النتيجة = 0.5% × 8% /6.25% = 0.6%

نسبة الغرامات المدفوعة لمخالفة التشريعات البيئية إلى قيمة المبيعات:

نسبة الغرامات المدفوعة لمخالفة التشريعات البيئية إلى قيمة المبيعات (الفعلية) = 0.045%

في حالة الغرامات المستهدفة لمخالفة التشريعات البيئية، استخدمت هذه الدراسة المبلغ المدفوع كمبلغ مستهدف بسبب عدم تحديد المبلغ المستهدف للغرامات المرجح دفعها لشؤون البيئة، على افتراض أنه يساوي صفر الذي حدث ليكون صحيحا. واتضح من تقارير لجان المراجعة خلال السنوات الخمس الماضية أن المنشأة لم تكن مسؤولة عن أي غرامات في هذه السنوات. وأدى التخلص من منتج نقص الكالسيوم الذي يعد مخالفة بيئية إلى زيادة الغرامات التي تكبدتها المنشأة هذا العام. ولذلك يمكن اعتبار هذا العام عاماً استثنائياً للغرامات التشريعية المستحقة على التخلص من الخدمات الصديقة للبيئة.

نسبة الغرامات المدفوعة لمخالفة التشريعات البيئية إلى قيمة المبيعات (المستهدفة) = 0.048%

E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p1

النتيجة = 0.5% × 0.045% /0.048% = 0.4%

نسبة تكاليف الجودة إلى قيمة المبيعات:

توصلت هذه الدراسة إلى أن معظم تكاليف الجودة التي تتكبدها المنشأة هي تكاليف الوقاية. تكاليف الوقاية هي التكاليف التي تنفق لمنع العيوب في المنتج في حين أن تكلفة حماية المؤسسة هي تكلفة صيانة وسائل نقل الخدمات، وتكاليف زيارات مدققي ISO، وتكاليف تدريب موظفي الجودة وتكلفة الصيانة الوقائية للآلات والمعدات. وبالمثل، فإن تكلفة العطل الداخلي هي تكلفة الخسارة بينما لا تتحمل المنشأة أي تكاليف إعادة تشغيل، أو تكاليف صيانة الإجازة، أو تكاليف الوحدات المعيبة، أو تكاليف إصابة الموظفين. نظرًا لطبيعة الخدمات التي تقدمها المؤسسة، لا تتحمل المنشأة أي تكاليف تقييم حيث أنها أثناء التشغيل لا تتطلب اختبارات وتكاليف فحص وتكاليف معدات الاختبار.

يوجد خلل في عملية الإنتاج بسبب وجود غرفة التحكم التي تشير إلى التكاليف المتكبدة لمعالجة شكاوى العملاء أو التعويضات أو تكلفة استبدال المنتجات المعيبة، أو القابلة للاسترداد، أو تكلفة دفع الضمانات، أو التكاليف المتعلقة بالتكلفة من نقل المنتج. لا تتحمل المؤسسة العميل لأنها ليست مسؤولة عن نقل الخدمات. من البيانات الفعلية التي تم تجميعها والمستهدفة يمكن حسابها كالآتي:

تكاليف الجودة إلى إجمالي المبيعات = إجمالي تكاليف الجودة × قيمة المبيعات

الفعلي = 0.0022 الهدف = 0.0025 النتيجة = 0.5 × 0.0025 = 0.44

2-6 ملخص إجماليات النتائج:

من النموذج والبيانات الموضحة أعلاه وبقية البيانات الفعلية المستخدمة في الدراسة تم توضيح الأداء المستدام للمؤسسة من خلال الدراسة، كما بالجدول 3.

E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p1

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (2), No. (4)

المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (2)، العدد (4)

August 2023

جدول 3: الأداء المستدام للجهة في 2017/3/31

الأداء المستهدف	الوزن %	المستهدف	الفعلي	النتيجة
الأداء الاقتصادي				
معدل العائد على حقوق الملكية	11.5	17%	18%	12.1
معدل العائد على الاستثمار	12	13%	14%	12.9
نسبة الخسارة إلى قيمة المبيعات	0.5	0.095%	0.077%	0.4
نسبة قيمة مبيعات الخدمات الصديقة للبيئة إلى إجمالي المبيعات	14.5	25%	22%	12.7
نسبة تكلفة حوافز الإنتاج إلى قيمة المبيعات	0.5	6.25%	8%	0.6
نسبة الغرامات المدفوعة لمخالفة التشريعات إلى قيمة المبيعات	0.5	0.048%	0.045%	0.4
نسبة تكاليف الجودة إلى قيمة المبيعات	0.5	0.0025	0.0022	0.44
1. الأداء الاقتصادي الإجمالي	40			39.54
الأداء البيئي				
نسبة الاستثمارات في التكنولوجيا الصديقة للبيئة إلى إجمالي الاستثمارات	10	40%	40%	10
نسبة العاملين المدربين على ترشيد استخدام الموارد الطبيعية إلى إجمالي العاملين	2	13.6%	13.7%	2.01
نسبة إجمالي الخسائر البيئية والصناعية إلى الموارد المستخدمة	0.5	0.5%	0.4%	0.4
حصلت الشركة على شهادة الأيزو 14001	8.5	100%	100%	8.5
نسبة الخدمات الصديقة للبيئة التي تم إنشاؤها إلى إجمالي الخدمات	5	14%	14%	5
عدد الجوائز التي حصلت عليها المنشأة في مجال حماية البيئة	4	2	0	0
2. الأداء البيئي الشامل	30			25.91
الأداء الاجتماعي				
نسبة موردي المواد الأولية والأجزاء المهمة للمنشأة إلى إجمالي عدد الموردين	5	62.5%	62.5%	5
نسبة المستندات المتبادلة مع الموردين من خلال شبكة تبادل البيانات الإلكترونية (EDI) إلى إجمالي المستندات المتبادلة	1.35	25%	0	0
نسبة المقترحات المقدمة / لكل عامل	2	31 اقتراح	15 اقتراح	1
نسبة الموردين المشمولين ببرامج تحسين الجودة إلى إجمالي عدد الموردين	1	12.5%	0	0
نسبة حصول الشركة على شهادة OASAS 18001	9	100%	100%	9
نسبة الفواتير المدفوعة للموردين إلى إجمالي الفواتير المستحقة	4	87.5%	87.5%	4
نسبة شكاوى العملاء إلى عدد الوحدات المباعة	0.05	0.00007%	0.00004%	0.028
نسبة التأخير عن الوقت اللازم لتوريد الطلب	0.05	1 ساعة	0	0
دوران الموظفين	0.5	2.94%	2.94%	0.5
نسبة أيام الانقطاع عن العمل (الانقطاع عن العمل) بسبب إصابات العمل إلى إجمالي عدد أيام السنة	0.05	4/1 يوم	0	0
مدى قيام الجهة بإعداد تقارير التنمية المستدامة	2	100%	0	0
نسبة الاستثمارات في الجمعيات الخيرية والأنشطة المجتمعية إلى إجمالي الاستثمارات	5	33.3%	16.6%	2.5
3. الأداء الاجتماعي الشامل	30			22.028
الأداء المستدام (المجموع 3.2.1)	100			87.478

IJFAES, VSRP Publishing, UK
https://ijfaes.vsrp.co.uk

E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p1

نظراً لاهتمام الشركة بتحسين الأداء البيئي والاجتماعي، بالإضافة إلى اهتمامها بتحسين الأداء المالي، فقد حققت الشركة أداءً مستداماً بنسبة 87.478% كما هو مبين في الجدول رقم 5. وذلك نتيجة حرص المؤسسة على تلبية احتياجاتها رغبات العملاء وتقليل الخسائر باستمرار. مصلحة الشركة هي تمكين الموظفين من أداء العمل. بالإضافة إلى اهتمامها بالمجتمع المحيط من خلال الاستثمار في الأنشطة المجتمعية، تهتم الشركة أيضًا بالاستثمار في الأنشطة الصديقة للبيئة، مما يزيد من أدائها المالي.

ولم يتمكن الباحث من مقارنة الأداء المستدام للمؤسسة مع الأداء المستدام لأفضل المرافق في الصناعة على الرغم من تمكن الباحث من تحقيق الأداء المستدام للمصنع المعني. ولذلك يتم تقييم أداء المؤسسة والذي يعتبر بمثابة الفجوة التنافسية لتحسين الأداء المستدام في الفترات اللاحقة.

7- أهم استنتاجات الدراسة:

وقد تم التوصل إلى النقاط التالية بعد تحليل نتائج هذه الدراسة:

1. تعد بيئة الإنتاج الخالية من الهدر هدفًا رئيسيًا لضمان تقليل إدارة المخاطر إلى الحد الأدنى لمساعدة المنظمة على تحقيق التنمية المستدامة.

2. نظراً للتطورات العالمية الراهنة، أصبح العمل المحاسبي هو حجر الزاوية في المنظمات. وقد اتسع نطاق العمل المحاسبي ليشمل بناء المعايير ذات الصلة في ترشيد القرارات والأمور المتعلقة بالتنمية المستدامة.

3. تهتم المنظمات بتصميم وإنتاج خدمات صديقة للبيئة بما يحقق المزايا التنافسية وتقليل التكلفة والهدر وتحسين الأداء البيئي.

4. تتم مقارنة الأداء المستدام للمنظمة مع الأداء المستدام لأفضل الشركات في الصناعة من أجل تقييم أدائها بشكل صحيح. والهدف هو الوصول إلى الفجوة التنافسية التي تساعد المؤسسات على تحسين أدائها بشكل مستمر.

5. عند الكشف عن الأداء البيئي والاجتماعي والمالي، تبين أن النموذج المقترح لقياس الأداء المستدام في ظل الإنتاج الرشيق يتسم بالكفاءة والفعالية.

E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p1

6. بما أن معظم العاملين في الشركات هم من الكوادر الطبية والهندسية ويدركون المخاطر البيئية المرتبطة بالنفايات الناتجة عن الخدمات الصيدلانية، فإن هناك اهتمام من قبل الشركة (مجموعة مختارة من السكان) بالتنمية المستدامة والحفاظ على البيئة.

المراجع

- Abdullah, H. S., Salman, A. J., & Ahmed, I. A. (2019). Integrating the value chain and balanced scorecard to evaluate the overall performance of a tourism organization. African Journal of Hospitality, Tourism and Leisure, Vol. 8, No. 5, pp. 1-11.
- Bebbington, J., & Larrinaga, C. (2014). Accounting and sustainable development: Exploration. Accounting, Organizations and Society, Vol. 39, No. 6, pp. 395-413.
- Bhasin, S. (2008). Lean and performance measurement. Journal of Manufacturing Technology Management, Vol. 19, No. 5, pp. 670-684.
- Burritt, R. L., & Schaltegger, S. (2010). Sustainability accounting and reporting: fad or trend? Accounting, Auditing & Accountability Journal, Vol. 23, No. 7, pp. 829-846.
- Carvalho, H., Duarte, S., & Cruz Machado, V. (2011). Lean, agile, resilient and green: divergencies and synergies. International Journal of Lean Six Sigma, Vol. 2, No. 2, pp. 151-179.
- Duarte, S., & Cruz-Machado, V. (2013). Modeling lean and green: a review from business models. International Journal of Lean Six Sigma, Vol. 4, No. 3, pp. 228-250.
- Greenham, T. (2010). Green accounting: a conceptual framework. International Journal of Green Economics, Vol. 4, No. 4, pp. 333-345.
- Harris, D., & Cassidy, J. (2014). The adoption of lean operations and lean accounting on the profitability and cash flows of publicly traded companies. In Advances in Management Accounting (pp. 71-96). Emerald Group Publishing Limited.
- Jasch, C., & Stasiškienė, Ž. (2005). From Environmental Management Accounting to Sustainability Management Accounting. Environmental Research, Engineering & Management, Vol. 34, No. 4, pp 77-88.
- Khomba, J. K., Vermaak, F. N., & Hanif, R. (2012). Relevance of the balanced scorecard model in Africa: Shareholder-centred or stakeholder-centred?. African Journal of Business Management, Vol. 6, No. 17, pp. 5773-5785.

E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p1

- Mohammed, B. H., Flayyih, H. H., Mohammed, Y. N., & Abbood, H. Q. (2019). The effect of audit committee characteristics and firm financial performance: An empirical study of listed companies in Iraq stock exchange. Journal of Engineering and Applied Science, Vol. 14, No. 4, pp. 4919-4926.
- Santos, G., Barros, S., Mendes, F., & Lopes, N. (2013). The main benefits associated with health and safety management systems certification in Portuguese small and medium enterprises post quality management system certification. Safety science, Vol. 51, No. 1, pp. 29-36.
- van Heeren, A. (2001). Management Accounting for sustainable development. Institute for Environmental Management: University of Amsterdam, Faculty of Economics. Netherlands (Unpublished).

E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p1

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (2), No. (4)

IJFAES

August 2023

المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية

الإصدار (2)، العدد (4)

"A Novel Approach Based on Service Level Agreement (SLA) for Evaluating the Web Service Quality"

Jamila Qaderi Aziz
Ph.D. of Business Administration, Faculty of Business, Ain Shams University, Egypt
jamilaazzizq@yahoo.com

Aref Sheriff Banhawi
Ph.D. of Information Technology, Faculty of Computers and Information, Zagazig University, Egypt
sheriff.aref@gmail.com

Abstract:

Web service technology has gained a more important role in developing distributed applications and systems on the Internet. The rapid growth of published web services makes their discovery more and more difficult. Nowadays, most web service providers sign Services Level Agreement (SLA) contracts with their clients in order to guarantee the offered functionality of their services. This paper proposes an approach to monitor the Quality of Services (QoS) in web service according to Service Level Objectives (SLO) in SLA. Monitoring procedures are introduced to check variations in the pre-agreed metric values of SLAs. Then, the deviation between the actual quality and the acceptable quality level can be identified and analyzed. Finally, the weaknesses of the web service practices can be discovered and solved.

Keywords:

Web Services, Services Level Agreement, Quality of Services, Web Service Level Agreement, Evaluation.

1- Introduction

A web service is a software system designed to support interoperable machine-to-machine interaction over a network [1,2, 3]. Other systems interact with the web service using Simple Object Access Protocol (SOAP) messages, typically conveyed using HTTP with an XML serialization in conjunction with other web-related standards [3,4, 5]. The web services architecture is based upon the interactions between three primary roles: service provider, service registry, and service requestor [6]. These roles interact using publish, find, and bind operations [7]. The service provider is the business that provides access to the web service and publishes the service description in a service registry [7]. The service requestor finds the service description in a service registry and uses the information in the description to bind to a service [7, 8]. Service registry is a searchable registry of service descriptions where service providers publish their service descriptions [7]. A logical view of the web services architecture is shown in Figure 1

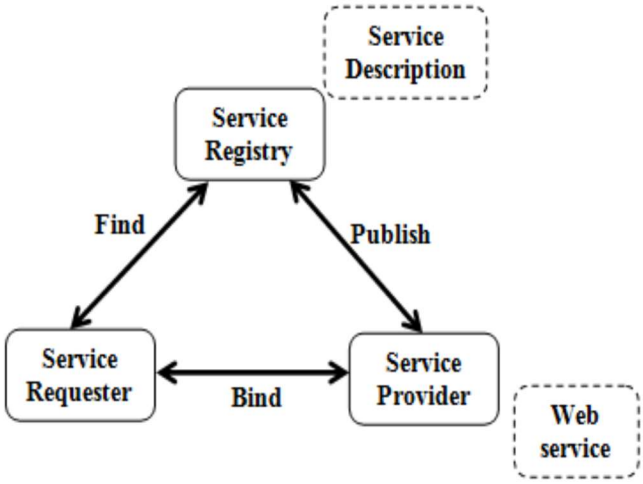

Figure (1): Web Services Architecture [8]

E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p2

Web services are composed of functional and non-functional attributes. The non-functional attributes are referred to as QoS. QoS is defined in [9], adapting from the definition of quality in ISO 8402, as a set of non-functional attributes of the entities used in the path from a web service repository to the consumer who relies on the ability of a web service to satisfy its stated or implied needs in an end-to-end fashion. Some examples of QoS attributes are performance, reliability, security, availability, usability, discoverability, and adaptability [10, 11].

A QoS attribute of a web service may have a metric for quantification that can be used to assess the service's performance [12]. This metric is specified in the web service contract between service partners. The measure provides a quantitative indication of the extent, amount, dimensions, capacity, or size of some attributes of a product or process [13]. Monitoring is the process of observing the quality of the service over a period and finding the degree of deviation from the expected norm [14]. In the case of monitoring statically composed services, corrective actions for SLA violations can be incorporated only by stopping the execution and resuming it with an alternate concrete composition [14].

SLA is a contract between a network service provider and a customer that specifies what services the network service provider will provide. Many Internet Service Providers ISPs provide their customers with an SLA [8]. SLA faces many challenges such as a lack of accurate input, involvement, and commitment from the business and customers, the tools and resources required to agree, document, monitor, report, and review agreements and service levels, the process becomes a bureaucratic, administrative process rather than an active and proactive process delivering measurable benefit to the business, business, and customer measurements are too difficult to measure and improve, so are not recorded, inappropriate business and customer contacts and relationships are developed, high customer expectations and

IJFAES, VSRP Publishing, UK
https://ijfaes.vsrp.co.uk
E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p2

low perception, poor and inappropriate communication are achieved with the business and customers [15].

This paper proposes a proposed approach for monitoring the QoS of SLA in web services. This approach used event-based monitoring and history-based monitoring. It includes many activities within SLA and checking actual metrics with pre-defined to detect variations.

The rest of this paper is divided into 6 sections. Section (2) explores Related Work. Section (3) defines SLA definition, importance, life cycle, and Web Service Level Agreement (WSLA). Section (4) discusses the QoS Model. Section (5) introduces the proposed monitoring approach. Section (6) summarizes the conclusion and future work.

2- Related Work

Many researchers in this domain focus on the main points: monitoring of web services, SLA management including QoS management, and mapping techniques of monitored metrics to SLA parameters and attributes.

- Karthikeyan. J et al, propose a framework called Quality based Dynamic Composition (QDC) framework. This framework includes ontology for improving the web semantic discovery and also provides the best service according to the customer specification as well as monitoring the execution of web service and evaluating the QoS parameters associated with web service [8].
- Katawut Kaewbanjong et al, review attributes, categorization, and metrics of QoS of web services. In addition, create a new classification scheme where each category under this scheme can point to the information needed for the successful application of QoS attributes [13].

IJFAES, VSRP Publishing, UK
https://ijfaes.vsrp.co.uk
E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p2

- Shanmuga Priya R et al, propose an approach to monitor the QoS properties of compositions that are dynamically composed. Aspect Oriented Programming (AOP) based approach is adapted for monitoring and triggering alternate service composition, in case of SLA violations. The proposed approach is demonstrated for an application of the foreign exchange market that involves composing services at runtime [14].
- G. Dobson et al, present a unified QoS ontology applicable to the main scenarios identified such as QoS-based web services selection, QoS monitoring, and QoS adaptation [16].
- S. Ran proposes a QoS model and a Universal Description, Discovery, and Integration (UDDI) extension for associated QoS to a specific web service. The author does not specify how QOS Model values are assessed and monitored. It is assumed that they are specified by the service provider in UDDI [17].
- M. Comuzzi, proposes an architecture for monitoring SLAs considering two requirements introduced by SLA establishment: the availability of historical data for evaluating SLA offers and the assessment of the capability to monitor the terms in an SLA offer [18].
- H. G. Song et al, propose a simulation-based web service performance analysis tool that calls the web service once under low load conditions and then transforms these testing results into a simulation model [19].
- D. Gunter et al, present a NetLogger that is a distributed monitoring system, which monitors and collects information from networks. Applications can invoke NetLogger's API to survey the overload before and after some request or operation. However, it monitors only network resources [20].
- T. Suzumura et al, work on performance optimizations of web services. Their approach is to minimize XML processing time by using differential deserialization [21].

E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p2

- B. Koller et al, discuss autonomous QoS management using a proxy-like approach. SLAs can be exploited to define certain QoS parameters that a service has to maintain during its interaction with a specific customer. However, their approach is limited to web services and does not consider the requirements of cloud computing infrastructures like scalability [22].
- M. Tian et al present an approach for integrating QoS with web services. The authors implemented a tool suite for associating, querying, and monitoring the QoS of a web service [23].
- I. Brandic et al present an approach for adaptive generation of SLA templates. SLA users can define mappings from their local SLA templates to remote templates to facilitate communication with numerous cloud service providers. However, they do not investigate the mapping of monitored metrics to agreed SLAs [24].
- I. Brandic et al deal with QoS attributes for web services. They identified important QoS attributes and their composition from resource metrics. They presented some mapping techniques for composing QoS attributes from resource metrics to form SLA parameters for a specific domain. However, they did not deal with monitoring of resource metrics [25].
- F. Rosenberg et al and L. Zeng et al, propose a QoS model and a middleware approach for dynamic QoS-driven service composition. They investigate a global planning approach to determine optimal service execution plans for composite services based on QoS criteria [26,27].
- L. Zeng et al, introduce a model-driven approach for integrating performance prediction into service composition processes carried out using BPEL. They composed service SLA parameters from resource metrics using some mapping techniques. However, they did neither consider resource metrics – nor SLA monitoring [28].

IJFAES, VSRP Publishing, UK
https://ijfaes.vsrp.co.uk
E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p2

3- Service Level Agreement (SLA)

SLA sets the expectations between the consumer and provider [29]. It helps to define the relationship between the two parties. It manages how the service provider sets and maintains commitments to the service consumer [6]. A properly specified SLA describes each service offered and addresses:

- How the delivery of the service at the specified level of quality will become realized.
- Which metrics will be collected?
- Who will collect the metrics and how?
- Actions to be taken when the service is not delivered at the specified level of quality and who is responsible for doing them.
- Penalties for failure to deliver the service at the specified level of quality.
- How and whether the SLA will evolve as technology changes (e.g., multi-core processors improve the provider's ability to reduce end-to-end latency) [30]

SLAs can be either static or dynamic. A static SLA is an SLA that generally remains unchanged for multiple service time intervals. A dynamic SLA is an SLA that generally changes from service period to service period, to accommodate changes in the provision of service. Any SLA may contain the following parts: purpose, parties, validity period, scope, restrictions, service-level objectives (availability, performance, and reliability), optional services, and administration authority [31]. In the following sub-sections, the researchers explain SLA importance, the SLA life cycle, and how to formulate SLAs in web services.

3-1 SLA Importance:

SLA is important [32] because it sets boundaries for the following aspects of service provisioning.

IJFAES, VSRP Publishing, UK
https://ijfaes.vsrp.co.uk
E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p2

- Customer commitments: Focused on customer requirements and ensured that the internal processes followed the right direction.
- Key performance indicators for customer service: Improved customer satisfaction is a clear objective.
- Key performance indicators for the internal organizations: Internal objectives become clearer and easier to measure.
- The price of non-conformance: If the SLA has penalties non-performance can be costly. However, by having penalties defined, the customer understands that the provider truly believes in its ability to achieve the set performance levels.

3-2 SLA Life cycle

SLAs have a certain life cycle that consists of six phases [33]:

1. Service and SLA Template Development: This phase includes the identification of (service consumer needs, appropriate service characteristics and parameters) that can be offered given the service execution environment and the preparation of standard SLA templates.
2. Negotiation: This phase includes the negotiation of the specific values for the defined service parameters, the costs for the service consumer, the costs for the service provider when the SLA is violated, and the definition and periodicity of reports to be provided to the service consumer.
3. Preparation: The service is prepared for consumption by the service consumer. This phase may require the reconfiguration of the resources that support service execution to meet SLA parameters.
4. Execution: This phase is the actual operation of the service. It includes service execution and monitoring, real-time reporting, service quality validation, and real-time SLA violation processing.
5. Assessment: This phase has two parts:

IJFAES, VSRP Publishing, UK
https://ijfaes.vsrp.co.uk
E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p2

- Assessment of the SLA and the QoS that is provided to an individual consumer. QoS, consumer satisfaction, potential improvements, and changing requirements are reviewed periodically for each SLA.
- Assessment of the overall service. This assessment can be tied to an internal business review. Elements to be covered in this review are the QoS provided to all consumers, the need for the realignment of service goals and operations, the identification of service support problems, and the identification of the need for different service levels.

6. Termination and Decommission: This phase deals with termination of the service for reasons such as contract expiration or violation of contract. Also, this phase deals with decommissioning of discontinued services.

3-3 Expressing SLAs in the Web Service Level Agreement Language

WSLA [34] was developed by IBM and is used to define SLA documents A WSLA is an agreement between a service provider and a customer and as such defines the obligations of the parties involved. It is the obligation of a service provider to perform a service according to agreed-upon guarantees for the service parameters on the technical level. The design goals of WSLA are a formal and flexible XML-based language for SLA definitions between different organizations. WSLA is structured in three sections the Parties section, the Service Description, and the Obligations section. The Parties section [35] identifies the contractual parties and contains the technical properties of a party, i.e., their address and interface definitions. The service description section [35] specifies the characteristics of the service and its observable parameters as follows: For every service operation, one or more is binding. In addition, one or more SLA Parameters of the service may be specified. Obligations Section [35] defines the SLOs, guarantees, and constraints that may be imposed on the SLA parameters. This allows the parties to unambiguously define the

E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p2

respective guarantees they give each other. The WSLA language provides two types of obligation are Service Level Objectives represent promises with respect to the state of SLA parameters and Action Guarantees are promises of a signatory party to perform an action. This may include notifications of service-level objective violations or invocation of management operations.

4- SLA Qualities

There are two categories of qualities that can be specified in SLAs [31, 33]: measurable and unmeasurable. Figure 2 shows the two categories of SLA qualities.

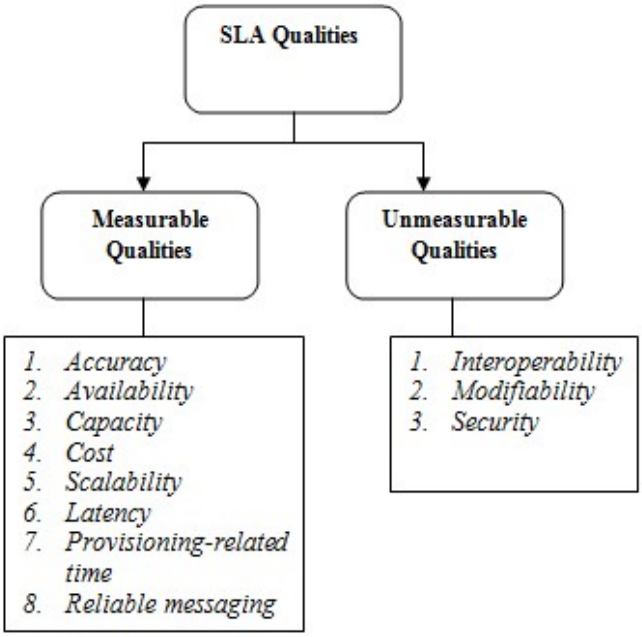

Figure (2): SLA Qualities

4-1 Measurable Qualities

Measurable qualities can be measured automatically using metrics; for example, the percentage of time a system is available. Measurable qualities include accuracy,

IJFAES, VSRP Publishing, UK
https://ijfaes.vsrp.co.uk
E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p2

availability, capacity, cost, latency, provisioning-related time, reliable messaging, and scalability.

- *Accuracy:* is concerned with the error rate of the service. It is possible to specify the average number of errors over a given period.
- *Availability:* is concerned with the mean time to failure for services. It is possible to specify:
  - The system's response when a failure occurs.
  - The time it takes to recognize a malfunction.
  - How long does it take to recover from a failure?
  - Whether error handling is used to mask failures
  - The downtime necessary to implement upgrades (may be zero)
  - The percentage of time the system is available outside of planned maintenance time.
- *Capacity:* the number of concurrent requests that can be handled by the service in a given time period.
- *Cost:* is concerned with the cost of each service request. It is possible to specify:
  - The cost per request.
  - The cost is based on the size of the data.
  - Cost differences related to peak usage times.
- *Latency:* is concerned with the maximum amount of time between the arrival of a request and the completion of that request.

IJFAES, VSRP Publishing, UK
https://ijfaes.vsrp.co.uk
E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p2

- *Provisioning-related time:* (e.g., the time it takes for a new client's account to become operational).
- *Reliable messaging: is concerned with the guarantee of message delivery. It is possible to specify:*
    - How message delivery is guaranteed (e.g., exactly once, at most once)
    - Whether the service supports delivering messages in the proper order
- *Scalability: is concerned with the ability of the service to increase the number of successful operations completed over a given time period. It is possible to specify the maximum number of such operations.*

4-2 Unmeasurable Qualities

Unmeasurable qualities are those that cannot be measured automatically from a given viewpoint; for example, determining the cost of changing a service is difficult to automate. Measurable qualities include interoperability, modifiability, and security.

- *Interoperability:* is concerned with the ability of a collection of communicating entities to share specific information and operate on it according to an agreed-upon operational semantics.
- *Modifiability:* is concerned with how often a service is likely to change. It is possible to specify how often the service's.
    - Interface changes
    - Implementation changes
- *Security:* is concerned with the system's ability to resist unauthorized usage, while providing legitimate users with access to the service. It is also characterized

IJFAES, VSRP Publishing, UK
https://ijfaes.vsrp.co.uk
E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p2

as a system providing non-repudiation, confidentiality, integrity, assurance, and auditing. It is possible to specify the methods for

- Authenticating services or users
- Authorizing services or users
- Encrypting the data

5- The Proposed Model for monitoring QoS using SLAs in web service

An official agreement between the service provider and the user is required to guarantee the defined level of the web service performance based on service quality factors. Such a service level agreement may be very comprehensive and at the same time very specific. The service level agreement may include the procedures to be followed by the provider and user in the case when either party fails to follow the agreement.

The researchers propose an approach for monitoring the QoS of web service using SLA between consumer and provider. This approach used Event-based monitoring and history-based monitoring.

Event-based monitoring is listening to the events in parallel to the execution of a business process to verify the nonfunctional qualities of a service. History-based monitoring is an extension to event-based monitoring by collecting events in a history event repository. It is possible to recognize QoS requirements that deal with a history of process executions. An example of such a requirement could be “eighty percent of the times a process goes into execution it must complete within one minute”.

IJFAES, VSRP Publishing, UK
https://ijfaes.vsrp.co.uk
E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p2

The proposed approach includes the following activities:

1. Open SLA document.
2. Parse SLA document.
3. Extract Service Level Objective (SLO).
4. Extract metrics values from the monitoring mechanism.
5. Compute additional metrics.
6. Detect Variant finder between actual & predefined value.
7. Extract QoS variation report.

5-1 Open SLA document

In this approach, evaluation procedures run on consumer's service. The values of the SLA parameters are input for the evaluation procedure, which can run on:

- Either the service consumer or service provider
- Both the service consumer and service provider

5-2 Parse SLA document

As described in the section, a WSLA document divides an SLA into three sections: parties, service description, and obligations as described in section 2. The WSLA language is based on XML; it is defined as an XML schema then WSLA document is parsed to save it.

5-3 Extract Service Level Objective (SLO)

The obligations define the SLO, that is, guarantees and constraints that may be imposed on the SLA parameters. SLA parameters define the metrics values that were

IJFAES, VSRP Publishing, UK
https://ijfaes.vsrp.co.uk
E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p2

agreed between the service provider and the client. The following elements of the WSLA document [30] are collected and saved to the database:

- The web service name
- The obliged party is the name of a party that is in charge of delivering what is promised in this guarantee.
- The start of the validity period
- The end of the validity period
- The predicate that applies for the specific value
- The name of the SLA parameter
- The agreed value of the SLA parameter and
- The Evaluation Event defines when the expression of the service level objective should be evaluated.

5-4 Extract metrics values from the monitoring mechanism

Monitor web service to collect all the metrics that are available and composed metrics, such as minimum response time, average response, Total number of authentication failures, total number of authentication successes, total number of requests that caused SOAP faults, and Total number of successful invocations of the method. All these metrics (monitoring metrics and composed metrics) are saved in the database to make History-based monitoring.

5-5 Compute additional metrics

There are some other metrics that can be calculated using the metrics collected from monitoring web services such as availability. Availability [37] is the probability that a service is up and running. It can be calculated in the following way:

E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p2

Availability= (MTBF/ (MTBF+NTTR)) *100

Mean Time Between Failures (MTBF) [37] is the average time that a web Service can perform its agreed Function without interruption. Mean Time to Repair (NTTR) [37]: The average time taken to repair a web after a Failure.

5-6 Detect Variant finder between actual & predefined value

This step is responsible for comparing between SLO (predefined value) and monitoring the SLA parameters at runtime (actual value). Once the variant is detected, the variant does not fulfill the system quality requirement; the validator checks if this variant is accepted or not. If the variant is not accepted, then the validator adds this item to the report. This step is made for each SLO. In table 1, examples describe this step.

Table 1. Examples of Variant Finder Between Actual & Predefined Value

SLO Name	Constrain	Predefine metrics	Actual metric	variant accepted
Condition_ SLO_for_ Avgthroughput	Over utilized <0.30	Avgthroughput >1000	Avg throughput =950	Yes
Condition_ SLO_for_ ResponseTim	Transaction <10000	Average ResponseTime <0.5	Average ResponseTime =0.25	No Add this item to report

5-7 Extract the QoS variation report

After the SLO metrics are finished, the validator extracts a report about the QoS variant and sends it to corrective management to carry out actions. The Management Service will retrieve the appropriate actions to correct the problem, as specified in the SLA to improve the quality of service.

IJFAES, VSRP Publishing, UK
https://ijfaes.vsrp.co.uk
E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p2

6- Conclusion and Future Work

This paper aimed to propose an approach for monitoring QoS using SLA in web Services. Therefore, the researchers studied many attempts at monitoring of web services, SLA management including QoS management, and metrics of monitoring QoS. Then, the researcher proposed an approach that consists of seven steps: open the SLA document, parse the SLA document, extract service level objective, extract values of metrics from the monitoring mechanism, compute additional metrics, detect variants between actual & pre-defined value, and finally extract QoS variation report. The QoS variation report can help in achieving higher quality for web services. The researchers conclude that special attention must be given to SLA in dealing with the quality of web services.

In the future, the researchers aim to apply the proposed approach using real data of web services and compare the results with other results produced from other evaluation techniques of web services quality. In addition, the researchers aim to enhance the proposed approach by examining more formulas for all possible metrics, ranking, and classification of the metrics to extract the most important set, and/or utilizing the good practices of other evaluation techniques.

References

[1] Seong-Hoon Lee, “A Study on Web Service Analysis and Bio-information based Web Service Security Mechanism”, International Journal of Security and Its Applications, Vol.8, No.2, 2014, pp.77-86.

[2] Qusay H. Mahmoud, "Service-Oriented Architecture (SOA) and Web Services: The Road to Enterprise Application Integration (EAI)", April 2005, [online] Available: http://www.oracle.com/technetwork/articles/javase/soa-142870.html, [accessed 30/12/2022].

[3] W3C, Web Services Architecture, http://www.w3.org, (2003).

E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p2

[4] F. Curbera, "Unraveling the Web Services Web: An Intro duction to SOAP, WSDL, and UDDI ", IEEE Internet Computing, Vol. 6, Issue 2, p.p. 86 – 93, August 2002.

[5] G. Alonso, F. Casati, H. Kuno and V. Machiraju, "Web Services Concepts, Architectures and Applications Series: Data-centric Systems and Applications", Addison-Wesley, (2002).

[6] Demian Antony D'Mello and Ananthanarayana V S, "Dynamic Web Service Composition Based on Operation Flow Semantics", International Journal of Computer Applications, Vol. 1, No. 26, p.p. 1-9, February 2010.

[7] H. Kreger, "Web Services Conceptual Architecture (WSCA1.0)", Published May 2001, [online] Available: www.ibm.com/software/solutions/webservices/pdf/wsca.pd

[accessed: 2/1/2022].

[8] Karthikeyan. J and Suresh Kumar. M, "Monitoring QoS parameters of composed web services", International Conference OnInformation Communication And Embedded Systems (ICICES), 2014.

[9] K. Kritikos and D. Plexousakis, "Requirements for QoS-based web service description and discovery," IEEE Trans. on Service Computing, vol. 2, no. 4, pp. 320-337, October-December 2009.

[10] Z. Balfagih and M. F. Hassan, "Quality model for web services from multi-stakeholders perspective", in Proc. Information Management and Engineering Conference, Kuala Lumpur, 2009, pp. 287-291.

[11] M. Marzolla and R. Mirandola, "QoS analysis for web service applications: A survey of performance-oriented approaches from an architectural view point", Technical Report, February 2010.

[12] Mohamad Ibrahim Ladan, " Web Services Metrics: A Survey and A Classification", International Conference on Network and Electronics Engineering, IPCSIT vol.11, 2011.

[13] Katawut Kaewbanjong and Sarun Intakosum, "QoS Attributes of Web Services: A Systematic Review and Classification ", Journal of Advanced Management Science, Vol. 3, No. 3, September 2014.

E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p2

[14] Shanmuga Priya R1, Kanchana R2, "AOP Based QoS Monitoring of Dynamic Web Service Compositions", IEEE International Conference on Advanced Communication Control and Computing Technologies (ICACCCT), 2014.

[15] Pierre Bernard, "Foundations of ITIL", Van Haren Publishing, Zaltbommel, 2012, PP. 171.

[16] G. Dobson and A. Sanchez-Macian, "Towards Unified QoS/SLA Ontologies". Proceedings of the IEEE Services Computing Workshops (SCW 2006), 2006.

[17] S. Ran, "A model for web services discovery with QoS", SIGecom Exchanges, 4(1):1–10, 2003.

[18] M. Comuzzi, C. Kotsokalis, G. Spanoudkis, R. Yahyapour, "Establishing and Monitoring SLAs in Complex Service Based Systems", IEEE International Conference on Web Services 2009.

[19] H. G. Song and K. Lee, "sPAC (Web Services Performance Analysis Center): Performance Analysis and Estimation Tool of Web Services", In Proceedings of the 3rd International Conference on Business Process Management (BPM'05), 2005, PP. 109–119.

[20] D. Gunter, B. Tierney, B. Crowley and M. Holding, J. Lee, "Netlogger: a toolkit for distributed system performance analysis", 8th International Symposium on Modeling, Analysis and Simulation of Computer and Telecommunication Systems, 2000, pp. 267-273.

[21] T. Suzumura, T. Takase, and M. Tatsubori ,"Optimizing Web services performance by differential deserialization", In Proceedings of the IEEE International Conference on Web Services(ICWS'05), 2005,pages 185–192.

[22] B. Koller and L. Schubert, "Towards autonomous SLA management using a proxy-like approach", Multiagent Grid System, Vol.3, 2007.

[23] M. Tian, A. Gramm, H. Ritter and J. Schiller," Efficient Selection and Monitoring of QoS-aware Web services with the WS-QoS Framework", In Proceedings of the International Conference on Web Intelligence (WI'04), Beijing, China, 2004.

[24] I. Brandic, D. Music, P. Leitner and S. Dustdar, "VieSLAF Framework: Enabling Adaptive and Versatile SLAManagement", 6th International Workshop on Grid Econonics and Business Models 2009.

E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p2

[25] F. Rosenberg, C. Platzer, and S. Dustdar, "Bootstrapping performance and dependability attributes of web service", IEEE International Conference on Web Services, 2006, pp 205-212.

[26] L. Zeng, B. Benatallah, M. Dumas, J. Kalagnanam and Q. Z. Sheng ,"Quality driven web services composition", In Proceedings of the 12th International Conference on World WideWeb (WWW'03), pages 411–421, New York, NY, USA, 2003. ACM Press.

[27] L. Zeng, B. Benatallah, A. H. Ngu, M. Dumas and J. Kalagnanam, and H. Chang, "Qos-aware middleware for web services composition", IEEE Transactions on Software Engineering, 30(5),p.p. 311–327, May 2004.

[28] A. D'Ambrogio, P. Bocciarelli, "A model-driven approach to describe and predict the performance of composite services", 6th international workshop on Software and performance, 2007, pp. 78-89.

[29] Service level agreement. (2015, january) wikipedia. [Online] http://en.wikipedia.org/wiki/Service-level_agreement

[30] L. Baresi, C. Ghezzi and S. Guinea. "Smart Monitors for Composed Services". In Procs of ICSOC'04, New York, USA, pages 308 – 315, November 2004.

[31] Chrysostomos Zeginis, "Monitoring the QoS of Web Services using SLAs - Computing metrics for composed services", Master's Thesis, Heraklion, PP. 13-14, March 2009.

[32] E. Wustenhoff, "Service Level Agreement in the Data Center".,Sun BluePrints, April 2002.

[33] P. Bianco Philip, G. Lewis and P. Merson, "Service Level Agreements in Service-Oriented Architecture Environments", Technical Note of Software Engineering Institute, September 2008.

[34] A. Keller and H. Ludwig, "The WSLA Framework: Specifying and Monitoring of Service Level Agreements for Web Services", IBM research report RC22456, May 2002.

[35] R. Kassab and Aad van Moorsel, "Mapping WSLA on Reward Constructs in Mobius", In Procs of UKPEW 2008, London, England, July 2008.

E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p2

[36] http://www.ibm.com/developerworks/library/ws-slafram/ [accessed: 15/12/2022].

[37] http://www.knowledgetransfer.net/dictionary/ITIL/en/Availability.htm [accessed: 15/12/2022].

E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p2

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (2), No. (4)

المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (2)، العدد (4)

August 2023

"نموذج مقترح لإدارة المخاطر في الشركات ذات المشروعات المتعددة"

"A Proposed Model for Risk Management in Companies with Multiple Projects"

إبراهيم محمد أبو راية
ماجستير إدارة الأعمال، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، مصر
خبير إدارة المشروعات، أمان عمان الكبرى، المملكة الأردنية الهاشمية
ibrahimomor@gmail.com

عزت صبري عبد الحميد
ماجستير نظم معلومات إدارية، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، مصر
sab.ezzat77@gmail.com

خالد طه السيد
دكتوراة نظم المعلومات، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، مصر
khaledtahas@hotmail.com

ملخص الدراسة:

في الآونة الأخيرة، زادت أهمية إدارة المخاطر في مجال إدارة المشروعات، وبالأخص مشروعات البرمجيات. ترجع أهمية إدارة المخاطر إلى أن لها تأثيرات مباشرة على نجاح المشروع. لذلك، تواجه مؤسسات البرمجيات تحديا كبيراً لتحقيق إدارة فعالة وكفء للمخاطر. لذا يعد قياس المخاطر في تطوير البرمجيات نشاطاً رئيسياً يجب القيام به في إدارة المخاطر. كما يعد قياس المخاطر أحد الموضوعات المهمة التي تحتاج إلى مزيد من الجهود، خاصة في بيئة العمل ذات مشروعات البرمجيات المتعددة. تتضمن بيئة المشروعات المتعددة مشاركة العديد من المشروعات في نفس الموارد المتاحة. يهدف هذا البحث إلى القيام بمراجعة للأدبيات لاكتشاف أنماط أو اتجاهات في تطوير البرمجيات لقياس مخاطر المشروع والكشف عن جوانب عملية القياس، ومؤشرات المخاطر، والمقاييس المختلفة لمشروعات البرمجيات. كما يهدف هذا البحث إلى تقديم

IJFAES, VSRP Publishing, UK
https://ijfaes.vsrp.co.uk
E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p3

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (2), No. (4)

المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (2)، العدد (4)

August 2023

إطاراً مقترحاً لتقييم المخاطر في بيئة العمل ذات المشروعات المتعددة مع موارد مشتركة لمستويات مختلفة في المنظمات ذات القدرات المختلفة.

الكلمات المفتاحية:

إدارة المخاطر، إدارة المشروعات، مشروعات نظم المعلومات، نماذج إدارة المخاطر

Study Abstract:

Recently, the importance of risk management has increased in the field of project management, especially software projects. The importance of risk management is because it has direct effects on the success of the project. Therefore, software organizations face a major challenge in achieving effective and efficient risk management. Therefore, measuring risks in software development is a key activity to be undertaken in risk management. Risk measurement is also one of the important topics that need more effort, especially in a work environment with multiple software projects. A multi-project environment involves multiple projects sharing the same available resources. This research aims to conduct a literature review to discover patterns or trends in software development to measure project risks and to reveal aspects of the measurement process, risk indicators, and various metrics for software projects. This research also aims to present a proposed framework for assessing risks in a multi-project work environment with shared resources for different levels in organizations with different capabilities.

Keywords:

Risk Management, Project Management, Information Systems Projects, Risk Management Models.

E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p3

1- مقدمة

تركز إدارة المشروعات على العمليات والأنشطة التي تساهم في نجاح المشروع، وذلك من خلال نظرة شمولية عامة لعناصر المشروع. أما إدارة المخاطر تركز على المخاطر الفريدة التي تواجه كل مشروع من خلال النظر في المشاكل المحتملة والتخطيط لحلها، وكذلك التنبؤ بما يمكن أن يحدث ومحاولة تقليل النتائج المحتملة من خلال إدارة تلك المخاطر [1]. لذلك يحتاج متخذي القرار في هذه الحالة إلى مهارات إدارة المشروعات وكذلك مهارات إدارة المخاطر بالتوازي مع من أجل تجنب عوامل الفشل التي قد تواجه تلك المشروعات والتي قد تؤدي إلى فقدان الجهد والتكلفة. وتؤدي عملية مشاركة الموارد المتاحة بين العديد من المشروعات إلى زيادة احتمالية حدوث المشاكل أو المخاطر المشتركة. ويوجد أنواع مختلفة من المخاطر في مشروعات البرمجيات مثل: المخاطر الفنية والإدارية والمالية والتعاقدية والقانونية والشخصية وغيرها من مخاطر الموارد. ومع ذلك، فهي قيمة معيارية نسبية تستند إلى عاملين مختلفين: حجم المؤسسة وحجم المشروع، وسوف نوضح هذه النقط من خلال المناقشة.

تهدف هذه الدراسة إلى إجراء مراجعة للأدبيات حول الفئات المحتملة للمخاطر في مشروعات تطوير البرمجيات واقتراح إطار عمل محسن لتقييم المخاطر يتكامل مع عملية التعافي من آثار هذه الأخطار حال حدوثها. ويمكن تحقيق ذلك من خلال التكامل الفعال لإدارة المخاطر مع إدارة المشروعات في البيئة التي تشمل العديد من المشروعات، من أجل المساعدة في تحسين ممارسات إدارة المخاطر الحالية. تم تنظيم هذه الدراسة على النحو التالي: يتضمن القسم الأول مقدمة ونظرة عامة على المخاطر في تطوير البرمجيات. ويعرض القسم الثاني الأعمال والدارسات السابقة لتقييم المخاطر. ويتناول القسم الثالث إدارة المخاطر في مشروعات تطوير البرمجيات. ويقدم القسم الرابع إطاراً معززاً مقترحا لتقييم المخاطر خلال إدارة مشروعات البرمجيات المتعددة. وسيتم عرض الاستنتاجات والمراجع في النهاية.

2- الدراسات السابقة في البحوث المنشورة

هناك العديد من الأعمال التي تناولت الحاجة إلى ممارسات قياس المخاطر في مجال إدارة مشروعات البرمجيات. فيما يلي شرح لما قام به الباحثون بإيجاز.

E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p3

- اقترح كل من M. Esterman and K. Ishii مقياس للخطر risk metric يجمع بين درجة التخصيص customization degree ومستوى الاعتماد بين مكونات المنتج. عندما تكون درجة التخصيص عالية، سيكون من السهل إعادة الاستخدام [2].
- ويقول Sauer et al إن حجم المشروع هو مؤشر مخاطر ممتاز لمشاريع تكنولوجيا المعلومات، وأنشأ استطلاعاً يتحقق من وجود علاقة قوية بين حجم المشروع وأدائه [3].
- أيضاً قدم Kulk et al مجموعة من برامج تشغيل المخاطر القابلة للقياس الكمي لبيئات تكنولوجيا المعلومات التي تقترح قياس البرنامج. واحد منهم ينظر في جوانب التغييرات في المشروعات، مثل متطلبات المستخدم أو التغييرات في النطاق [4].
- كذلك قدم L. Turnbaugh مجموعة من المؤشرات وأوضح أنه من المهم تحديد المؤشرات باستخدام الجدول الزمني كمصدر رئيسي للمعلومات [5].
- عرض D. Gupta and M. Sadiq المقاييس المقترحة المسماة "مقاييس مخاطر استقرار المتطلبات الحرجة للمهمة" (MCRSRM)، والتي تقيم مخاطر البرنامج كمنتج من حيث التغييرات في المتطلبات [6].
- أما الباحثون zquierdo-Cortazar et al، Hosseingholizadeh فقد أظهروا مقترحات يمكن أن تكون مفيدة في تقليل الرموز غير المستخدمة بسبب تغيير العاملين في المشروع turnover والتي توفر تحليلاً للمنتج البرمجي لتقليل الأخطاء في الكود فقط باستخدام المعلومات من شفرة المصدر source code. مع العلم أنه قد يكون هذا النوع من المعلومات مفيداً عندما تستخدم المشروعات نفس لغة البرمجة [7, 8].
- اقترح Singaravel et al قياساً للتعقيد الذي يرتبط بالمنتج [9]، حيث يثبت هذا البحث أن تعقيد المنتج هو مؤشر خطر دون توضيح طريقة الحساب بالتفصيل. من ناحية أخرى، أشار أنه من المهم تحديد مؤشرات مختلفة مع الأخذ في الاعتبار أيضا مستوى تعقيد المشروع. إذا كان المشروع معقداً، فمن الصعب إلى حد ما تنفيذه بسبب وجود عدة أنواع من المعلومات مثل: حجم المشروع أو المنتج، ومستوى الاعتماد، ونقاط الوظيفة، وما إلى ذلك.
- اقترح كل من Pajares and Paredes مقياساً يسمى مؤشر التحكم في التكاليف، والذي يستخدم لمراقبة تقلب التكلفة خلال دورة حياة المشروع باستخدام تحليل إدارة القيمة المكتسب (EVM)، وحددوا

E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p3

مقياساً يسمى مؤشر التحكم في الجدول الزمني، والذي يسمح للجدول الزمني بتقدير ومراقبة تحليل EVMالمتكامل [10].

- قام Wu بإجراء دراسة تجريبية، والتي تظهر أن بعض عوامل الخطر تنخفض عندما يكون النضج التنظيمي مرتفعا. يستخدم مستوى نضج المنظمة أو العملية للإشارة إلى المخاطر التنظيمية [11].
- قدم Souza et alمقياس مقترح لدعم تحديد أولويات حالات الاختبار بناء على التعرض للمخاطر من المتطلبات. وهي تحدد عدد حالات الاختبار وطلبات التغيير كمصدر للمعلومات لقياس المخاطر الفنية بمجرد أن تعمل تغطية الاختبار بشكل أفضل عند النظر في تحليل المخاطر قبل عملية الاختبار [12].
- ذكر Sultan et al عدداً من الأخطاء بحيث أن هذا النوع من المعلومات مهم جداً، وخاصة لمعالجة مخاطر المنتج وفقا لقاعدة بيانات الأخطاء في المنتجات المماثلة السابقة. واقترح عدداً من المتطلبات مثل المعلومات حول حجم المنتج [13].
- اقترح Wang et al الجمع بين احتمال عوامل الخطر ومفاهيم نظرية المنفعة، وإنشاء دالة تسمى فائدة عامل الخطر، والتي تقدر بشكل أساسي أداء المشروع [14].
- ناقش Fiedler عوامل الخطر المتعلقة بالمقاومة بسبب التغيرات في المنظمات. في هذا البحث، تشير بعض المؤشرات إلى الرضا الوظيفي وكذلك معدل الأجازات المرضية ودوران الموظفين [15].
- قدم Sharif مناقشة ودراسة لتقييم مخاطر البرمجيات الحالية من الدراسات السابقة خلال السنوات العشر الماضية والتركيز على فجوة تقييم مخاطر SMSDP في مجال البحث، والحاجة إلى اللجوء لاتجاهات مختلفة لحل تلك المشكلة [16].
- كذلك قدم Basri دراسة وتحليل لتقييم مخاطر البرمجيات في سياق الشركات الصغيرة والمتوسطة [17]. تهدف تلك الورقة إلى تحديد تأثير العوامل وفقاً للأساليب التي تم تحليلها. وبالإضافة إلى ذلك، اقترحت هذه الورقة إطاراً مفاهيمياً لتقييم المخاطر لمشاريع تطوير برمجيات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ليكون أكثر فعالية وتكاملاً.
- قدم [18] Jr تطبيقاً لمقياس "نقاط المخاطرة" واختلافاته في مشروعات تطوير برمجيات متعددة لتقييم المقاييس المقترحة كأداة لدعم القرار ورصد المخاطر خلال دورة حياة المشروع.
- عمل Menezes, Júlio et al على تطوير دراسة لرسم خرائط منهجية لتحديد واقتراح مؤشرات لدعم أنشطة تقييم المخاطر - في بيئات مشاريع برمجية متعددة لتوفير مجموعة من المؤشرات المصنفة،

E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p3

والتي تسمح بتوفير طرق أولية في تصميم هذا النموذج من خلال توافر واستخدام المعلومات التي تشير إلى المخاطر [19].

- قدم Shehzad et al دراسة مراجعة منهجية واسعة النطاق للدراسات السابقة لتحديد قائمة مخاطر البرمجيات للاستعانة بمصادر خارجية والتطوير الداخلي [20]. الهدف من هذا البحث هو استكشاف الأسباب الأساسية لفشل البرمجيات. وجد المؤلفون أنماطاً جديدة لتحديد أسباب الفشل في مشروعات البرمجيات وحددوا سبعة وثلاثين خطراً مختلفاً للمخاطر للمشروعات التي تتم بالجهود الداخلية لفريق عمل المنظمة، وتسعة وثلاثين خطرا لمشروعات البرمجيات التي يتم الاستعانة بمصادر خارجية لها (تم تعهيدها لأخرين). وقد ساعدهم هذا على تقديم تقنيات أفضل للتخفيف من حدة كل خطر تم تحديده. تعتبر هذه الدراسة أحد الأصول لتحسين نموذج إدارة المخاطر في تطوير البرمجيات.

3- تصنيف المخاطر

يمكن تقدير حجم مشروع البرمجيات وفقا لعاملين رئيسيين: (1) عدد متطلبات المستخدم requirements، (2) عدد شاشات واجهة المستخدم interfaces. بالنسبة للعامل الرئيسي الأول "عدد متطلبات المستخدم"، فإنه كلما كان مشروع البرمجيات أكبر، كلما زادت عوامل الخطر المرتبطة به، وبالتالي ازدادت ضرورة الاهتمام به. وبالتالي، فإن مشروعات البرمجيات ذات الحجم الكبير large-scale projects تشمل مستوى كبير لتعقيد متطلبات البرمجيات، مستوى كبير لدرجة اعتماد المتطلبات على بعضها البعض، وصعوبة تنفيذ تلك المتطلبات، وخاصةً في بيئة العمل ذات المشروعات المتعددة التي تشترك وتتنافس على الموارد المتاحة. أما بالنسبة للعامل الرئيسي الثاني "عدد شاشات واجهة المستخدم"، فإنه العوامل الفرعية له هي: جودة مواصفات شاشات واجهة المستخدم الخارجية والداخلية، ومستوى صعوبة دمج المكونات البرمجية، وصعوبة الصيانة. في بعض الأحيان، يتطلب في مشروع برمجيات معين أن يتم استخدام عدة لغات برمجة. وذلك يؤثر على عملية الربط بين المكونات البرجية وكذلك على الواجهات البينية الواقعة بين هذه المكونات. كما قد تكون أكثر أسباب حدوث الأخطاء. وتتيح عملية الاختبار التعرف المبكر على الأخطاء، ومنع حدوث مشاكل أكبر.

تحتاج المشروعات الحرجة إلى إدارة أكثر حذرا من غيرها، حيث تتصف تلك المشروعات بالعديد من القيود، خاصة التكلفة والوقت. وفي هذه النوعية من المشروعات، فإن عدة عوامل تؤثر في كيفية تحديد مخاطر المشروع من أهمها: مؤشرات إدارة المشروعات مثل: مؤشر أداء التكلفة cost performance indicator

E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p3

ومؤشر أداء الجدول الزمني schedule performance indicator، وقياسات المنتج البرمجي مثل: عدد المعاملات transactions في البرنامج. من أجل فهم مستويات التعقيد لأنظمة البرمجيات، يمكن للباحثين النظر في مقاييس التعقيد مثل: حجم هيكل تقسيم العمل size of a Work-Breakdown Structure، وعدد مرات الاعتماد بين مكونات المشروعات، أو عدد مرات الاعتماد بين نقاط الوظيفة function points، وعدد مرات الاعتماد بين نقاط القصة story points للمشروعات القائمة على منهجية Scrum. وسوف نعرض فيما يلي بعض المفاهيم الهامة وذات الصلة بالموضوع.

- تهدف نقاط المخاطرة [19] إلى تقييم مدى تعقيد مشروع البرمجيات بناءً على عدد من الجوانب المحددة لقياس مستوى المخاطر في المشروع. الجدوى المالية مفيدة لإجراء تقييم مسبق لمخاطر المشروع، والتحقق مما إذا كانت التكلفة المقدرة ممكنة. هذا المؤشر مفيد أيضاً في إعادة تخصيص الموارد للمشروعات التي تعتبر من أولويات المنظمة.
- يوفر مستوى الاعتماد الخارجي External dependence level للمشروعات معلومات عن العناصر التي يتم الاعتماد عليها خارج المشروع مثل المنتجات أو الخدمات. ويساعد في تقليل أو تجنب المخاطر، خاصة فيما يتعلق بالاستعانة بمصادر خارجية.
- كما تحاول قيمة الأعمال Business value تحديد ما إذا كانت هناك منتجات مماثلة في السوق أم لا. حيث نجد أن الفكرة هي مساعدة أصحاب المصلحة على الحفاظ على قيمة المشروع إلى مستوى مقبول.
- يتم وصف المؤشرات حول العميل بمستوى تجربة العميل Client Experience Level ومستوى مشاركة العميل Client Participation Level. وهي تشير إلى المخاطر المتعلقة بمشاركة العميل وتجربته، بحيث يكون ذلك مفيداً في التخفيف من المخاطر الناشئة عن العميل، وتمكين خطط العمل من أجل عدم الإضرار بالمشروع.
- تعد إدارة المشروعات المتعددة [18] حقيقة واقعة في بيئات تطوير البرمجيات، حيث يتم التأكيد على بعض الميزات، مثل التغييرات المستمرة في مستويات النطاق أو المنتج، وتعقيد البرامج والجوانب المتعلقة بالموارد البشرية، مثل المعرفة والخبرة التقنية ...الخ. ويعتبر الباحثون هذه الخصائص كعوامل خطر يجب إدارتها.

E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p3

4- نموذج المخاطر

يهتم النموذج المقترح لتقييم المخاطر بتحديد الأولويات ومشاركة المعلومات حول تصنيف المخاطر التي يتعرض لها مشروعات تطوير البرمجيات، بما في ذلك المعلومات المقدمة بطرق مختلفة والتي تشير إلى الموارد المشتركة بين تلك المشروعات. ويوفر النموذج المقترح المساعدة في تحديد مجالات المخاطر في مشروعات تطوير البرمجيات. الهدف من هذا البحث هو تقديم إطار عمل فعال وعملي لتقييم المخاطر المرتبطة بمشروعات برمجية كبير الحجم. ويفترض النموذج المقترح أن الخطر هو احتمال الخسارة، وبالتالي فإن المخاطر ترتبط بجودة عملية تطوير البرمجيات حيث يمكن تقليل التكلفة والجهد.

في هذا القسم، يقدم الباحثون نموذج لتقييم المخاطر بناءً على توصيف وترتيب أولويات أغراض المخاطر المحددة من أجل المساعدة في اتخاذ القرارات من خلال الموارد المشتركة. النموذج المقترح لتقييم المخاطر، يشمل كيف يحدد النموذج المقترح فئات المخاطر وفقًا لتوصيف المخاطر وترتيبها حسب الأولوية من خلال الموارد المشتركة. يوفر تنفيذ عملية توصيف المخاطر وتصنيفها تغذية راجعة لتحسين نموذج تقييم المخاطر باستمرار. يتضمن النموذج المقترح على مرحلتين رئيسيتين لتطوير البرمجيات في المشروعات الكبيرة هما:

(1) مرحلة الاستنباط Elicitation phase.

(2) مرحلة الاستخدام Deployment phase.

المرحلة الأولى: مرحلة الاستنباط Elicitation phase: دراسة المخاطر القائمة وتصنيفها إلى فئات categories. تساعد هذه الفئات في تحديد المخاطر الإضافية وقد تختلف من مشروع إلى آخر. لاشتقاق قاعدة تحديد المخاطر، يجب على مدير المشروع استخدام تصنيف المخاطر واستخدام أفضل الممارسات. تهدف القاعدة الأولى لتحديد المخاطر إلى الأخذ في الاعتبار جميع الاحتمالات والأحداث الموجودة في مشروع أو منظمة. ويمكن استخدام بعض الأساليب في هذا الصدد مثل: العصف الذهني، تحليل تقسيم هيكل العمل، هيكل تقسيم المخاطر، قوائم المراجعة.

IJFAES, VSRP Publishing, UK
https://ijfaes.vsrp.co.uk
E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p3

المرحلة الثانية: مرحلة الاستخدام Deployment: استخدام قاعدة تحديد المخاطر لتقييم المخاطر في المشاريع الحالية، وتوصيف المخاطر المحددة، وتحديد أولوياتها من أجل المساعدة في اتخاذ القرارات. ويصف تحليل المخاطر أهم جوانب المخاطر، بهدف تحديد أفضل استراتيجيات تخفيف أثر الخطر. كما يعزز تحليل المخاطر عملية تحديد المخاطر. أيضاً يساعد تحديد المخاطر على تحديد مدى تكرار المخاطر، وعواقب كل منها، ووضع صورة شاملة، وتحديد الخسائر التي قد تحدث، وبالتالي تقييم المخاطر واتخاذ قرار بشأن الاحتياطات والتدابير المقترحة للحد من المخاطر وتسجيل النتائج الهامة وتحديثها وفقا لأولويتها. عادة ما يتم تصنيف المخاطر وترتيبها حسب الأولوية، وفقًا لبعض المعايير المحددة.

يشمل النموذج المقترح تكامل المرحلتين السابق ذكرهم، وتقسيمهم إلى 5 أنشطة هي:

1. تحديد المخاطر.
2. تحليل المخاطر.
3. تقييم المخاطر.
4. تحديد أولويات المخاطر.
5. رقابة المخاطر.

1-4 تحديد المخاطر

تحديد المخاطر والتهديدات، وتحديد الأحداث الخطرة وتحديد مدى تكرارها وعواقبها ووضع صورة وتقييم المخاطر (مقابل معايير قبول المخاطر) واقتراح تدابير الحد من المخاطر، وتقييم التدابير البديلة للحد من المخاطر في السيطرة على المخاطر التي تتخذ القرارات المتعلقة بتدابير الحد من المخاطر وكذلك تنفيذ تدابير رصد الآثار والإبلاغ عن المخاطر

ينطوي تحديد المخاطر على عملية منهجية لدراسة المواقف وتقديم الحلول باستخدام بعض الممارسات مثل: المناقشات الجماعية وجلسات العصف الذهني لتوليد مجموعة متنوعة من الأفكار. ومن المهم توثيق جميع المشاكل (المخاطر) والآثار المحتملة والحلول المعترف بها. يمكن تحديد المخاطر من خلال توفير سجلات للأنشطة أو الأحداث والفئات السابقة وفقا لتصنيف SEI [19].

E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p3

2-4 تحليل المخاطر

تحدد هذه الخطوة تأثير المخاطر التي تم توثيقها، حيث يتم تصنيف المخاطر المحددة وفقًا لاحتمالية حدوثها، ونوعها أو فئتها، وتأثيرها على موارد المنظمة. أيضًا، يقرر مدير المشروع العلاقة بين إمكانية حدوث المخاطر وتكاليفها. ويمكن للأساليب الوصفية لعرض المخاطر risk presentation مثل نقاط الخطر Risk Points أن توفر تعريفاً أفضل لطبيعة خطر ما، وأيضاً لعرض مخاطر مختلفة بمجرد تحليلها باستخدام أداة مصفوفة المخاطر Risk Matrix tool.

3-4 تقييم المخاطر

في هذه الخطوة، يتم تحديد درجة قبول الخطر؛ قد يكون الخطر مقبولا أو غير مقبول. ويراعي عند القيام بالتقييم ما يلي:

- المخاطر المقبولة هي نوع من المخاطر التي ليس لها تأثير كبير على المشروع والتنظيم. لذا يجب أن تكون المخاطر المقبولة أقل درجة من الأولوية.
- أما المخاطر غير المقبولة يكون لها درجة أعلى من الأولوية للمشروع والمنظمة، ولا يمكن قبول الخسائر في مثل هذه الحالة، لذا من المهم فهم تلك المخاطر ومعالجتها بطريقة مناسبة.

4-4 تحديد أولويات المخاطر

في هذه الخطوة، نحتاج إلى ترتيب وتنظيم المخاطر حسب درجة التأثير على المشروع وموارد المنظمة. وفقًا لذلك، يمكننا التعامل مع المخاطر بعدة طرق؛ يمكن تجنبها، أو تقليلها، أو مشاركتها، أو الاحتفاظ بها. فمثلاً يتم تجنب المخاطر عن طريق اتخاذ القرارات المناسبة لإزالة مسبباتها المحتملة. وفي معظم عمليات صنع القرار، يتم إجراء القياسات لتحقيق التوازن بين التكلفة (تكلفة التعامل مع الخطر) والتأثير (تأثير حدوث الخطر).

5-4 رقابة المخاطر

ومن الواضح أن كل منظمة بغض النظر عن حجمها تحاول الحد من المخاطر التي تنطوي عليها. من أجل الحد من المخاطر، يتعين على المنظمات مواءمة قواعدها وهياكلها بطريقة ثابتة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى تقاسم الموارد (الموارد المالية والبشرية والتكنولوجيا وما إلى ذلك) بكفاءة على مختلف مستويات

IJFAES, VSRP Publishing, UK
https://ijfaes.vsrp.co.uk
E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p3

المنظمة. وكذلك من المهم طلب المشورة من الاستشاريين المناسبين والأكفاء عند تحديد المخاطر. وتعد رقابة المخاطر هي أهم طريقة يمكن اختيارها للتعامل مع المخاطر والحد من تأثيرها.

5- خلاصة الدراسة

المخاطر موجودة في مشروعات تطوير البرمجيات بسبب طبيعة تطوير البرمجيات التي تستند إلى المعرفة والتقنيات الحديثة. ونتيجة لذلك، قام الباحثون بالتحقيق عن كثب في المخاطر والمجالات المتأثرة بهذه المخاطر في مشروعات تطوير البرمجيات ذات الحجم الكبير.

خلال هذا البحث، يقدم الباحث إطاراً مقترحاً لتقييم المخاطر في بيئة عمل ذات مشروعات متعددة مع موارد مشتركة لأحجام منظمات مختلفة. اقترح الباحثون مرحلتين لتقييم المخاطر: الأولى هي مرحلة استنباط قاعدة تحديد المخاطر والثانية هي مرحلة استخدام هذه القاعدة في تحديد وتقييم المخاطر.

كما ألقى هذا البحث الضوء على ضرورة تحديد أولويات المخاطر لتعزيز عملية تقييم المخاطر كمحاولة للتعامل معها والسيطرة على تأثيرها في وقت مبكر أثناء عملية تطوير البرمجيات لزيادة فرص نجاح المشروع.

في المستقبل، يخطط الباحث لتقديم دليل إرشادي تفصيلي لتوجيه العاملين في هذا المجال نحو كيفية تقييم المخاطر لتحقيق دعم إضافي لهم. بالإضافة إلى ذلك، سيقوم الباحث بإجراء دراسات حالة تجريبية لمواصلة تقييم وتحسين الإطار المقترح.

المراجع والمصادر

[1] Omran. R. D., Riad B., and Mazen S., “A Proposed Model for Calculating Performance Indicators of Information Systems Project Management”, Egypt. Informatics J., Vol. 6, No. 2, 2005.

[2] M. Esterman and K. Ishii, “The Development of Project Risk Metrics for Robust Concurrent Product Development (CPD) across the Supply Chain”, Concurr. Eng., Vol. 13, No. 2, pp. 85–94, Jun. 2005.

[3] C. Sauer, A. Gemino, and B. H. Reich, “The impact of size and volatility on IT project performance”, Commun. ACM, Vol. 50, No. 11, pp. 79–84, Nov. 2007.

E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p3

[4] G. P. Kulk, R. J. Peters, and C. Verhoef, "Quantifying IT estimation risks", Sci. Comput. Program., Vol. 74, No. 11–12, pp. 900–933, Nov. 2009.

[5] L. Turnbaugh, "Risk Management on Large Capital Projects", J. Prof. Issues Eng. Educ. Pract., Vol. 131, No. 4, pp. 275–280, Oct. 2005.

[6] D. Gupta and M. Sadiq, "Software Risk Assessment and Estimation Model", 2008 International Conference on Computer Science and Information Technology, 2008, pp. 963–967.

[7] D. Izquierdo-Cortazar, G. Robles, F. Ortega, J. M. Gonzalez-Barahona GSyC, and L. Universidad Rey Juan Carlos Madrid, "Using Software Archaeology to Measure Knowledge Loss in Software Projects Due to Developer Turnover".

[8] A. Hosseingholizadeh, "A source-based risk analysis approach for software test optimization", 2010 2nd International Conference on Computer Engineering and Technology, 2010, pp. 601-604.

[9] G. Singaravel, V. Palanisamy, and A. Krishnan, "Overview analysis of reusability metrics in software development for risk reduction", 2010 International Conference on Innovative Computing Technologies (ICICT), 2010, pp. 1–5.

[10] J. Pajares and A. López-Paredes, "An extension of the EVM analysis for project monitoring: The Cost Control Index and the Schedule Control Index", Int. J. Proj. Manag., Vol. 29, No. 5, pp. 615–621, Jul. 2011.

[11] Chun-Hui Wu, "Exploring impacts of software development process maturity on project risk", 2008 IEEE International Conference on Industrial Engineering and Engineering Management, 2008, pp. 1033–1037.

[12] E. Souza, C. Gusmao, K. Alves, J. Venancio, and R. Melo, "Measurement and control for risk-based test cases and activities", 2009 10th Latin American Test Workshop, 2009, pp. 1–6.

[13] K. Sultan, A. En-Nouaary, and A. Hamou-Lhadj, "Catalog of Metrics for Assessing Security Risks of Software throughout the Software Development Life Cycle", 2008 International Conference on Information Security and Assurance (ISA 2008), 2008, pp. 461–465.

E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p3

[14] J. Wang, W. Lin, and Y.-H. Huang, “A performance-oriented risk management framework for innovative R&D projects”, Technovation, Vol. 30, No. 11–12, pp. 601–611, Nov. 2010.

[15] S. Fiedler, “Managing resistance in an organizational transformation: A case study from a mobile operator company”, Int. J. Proj. Manag., Vol. 28, No. 4, pp. 370–383, May 2010.

[16] A. Sharif and S. Basri, “A Study on Risk Assessment for Small and Medium Software Development Projects”, Int. J. New Comput. Archit. their Appl., Vol. 1, No. 2, pp. 325–335, 2011.

[17] S. Basri, A. M. Sharif, and A. S. Hashim, “SME software risk assessment: a conceptual framework”, J. Sci. Res. Dev., Vol. 2, No. 13, pp. 42–51, 2015.

[18] J. M. Jr., M. Wanderley, C. Gusmão, and H. Moura, “Application of Metrics for Risk Management in Environment of Multiple Software Development Projects”, in Proceedings of the 18th International Conference on Enterprise Information Systems, 2016, Vol. 2, pp. 504–511.

[19] J. Menezes, C. Gusmão, and H. Moura, “Defining Indicators for Risk Assessment in Software Development Projects", Clei Electron. J., Vol. 16, No. 10, pp. 1–24, 2013.

[20] B. Shehzad, K. M. Awan, M. I.-U. Lali, and W. Aslam, “Identification of Patterns in Failure of Software Projects”, J. Inf. Sci. Eng., vol. 33, no. November, pp. 1465–1479, 2017.

[21] S. Vahidnia, Ö. Tanrıöver, and I. N. Askerzade, “An Early Phase Software Project Risk Assessment Support Method for Emergent Software Organizations”, Int. J. Adv. Comput. Sci. Appl., Vol. 8, No. 5, pp. 105–118, 2017.

[22] M.-Y. Hsieh, Y.-C. Hsu, and C.-T. Lin, “Risk assessment in new software development projects at the front end: a fuzzy logic approach”, J. Ambient Intell. Humaniz. Comput., Vol. 9, No. 2, pp. 295–305, 2018.

E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p3

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)

Vol. (2), No. (4)

IJFAES

August 2023

المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية

الإصدار (2)، العدد (4)

"التضامن الأسري والاستدامة: دراسة حالة دولة الإمارات العربية المتحدة 2023"

"Family Solidarity and Sustainability: UAE Case Study 2023"

سيسيل عواد

Cecile Awad

أستاذ مساعد، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد بن زايد للعلوم الإنسانية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة

c-awad2010@hotmail.com , cecile.awad@mbzuh.ac.ae

ملخص البحث

يتناول البحث الحالي موضوع (التضامن الأسري والاستدامة)، دراسة حالة دولة الإمارات العربية المتحدة، كأحد محاور التنمية الاجتماعية، وتعود أهمية دراسة هذا الموضوع إلى ندرة الدراسات التي تناولته، ولأهمية دور الأسرة في التنمية المستدامة، ودور التضامن الأسري في استدامة الأسرة واستقرارها، وما يُشكّله من أهمية في مواجهة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه الأسرة، وبالتالي التأثير بشكل مباشر على عوامل استدامة الاستقرار الأسري.

يهدف البحث إلى الكشف عن أبرز الإجراءات والسياسات والمبادرات، التي قامت بها دولة الإمارات في دعم ورعاية الأسرة، والتعرُّف على دورها في دعم التضامن الأسري في علاقته بالاستدامة، والتنمية المستدامة بمعاييرها العالمية، والكشف عن أهم عوامل تعزيز التضامن الأسري التي تضمنتها تلك السياسات، والإجراءات اللازمة لتنفيذها، وما شملته من عناصر تعمل على دعم التضامن الأسري، وخاصة ما يرتبط منها بتحقيق الكفاية الاقتصادية والاجتماعية للأسرة، وتأكيد دورها في دعم تماسك الأسر واستدامة استقرارها.

استند البحث إلى المنهج الوصفي التحليلي؛ لتناسبه مع طبيعة الموضوع المدروس، واعتمد على جمع المعلومات وتحليل مضمونها، واستعراض مضمون البيانات ووثائق السياسات والإجراءات التي أقرّتها دولة الإمارات وقامت بها في مجال رعاية الأسرة، ومقاربتها مع مفهوم التضامن الأسري، والاستدامة وأهداف

E-ISSN 2977-1498

https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p4

التنمية المستدامة، حسب الأجندة العالمية 2030م، إضافة إلى عدد من المؤشرات الإحصائية ذات الصلة بالموضوع.

خلص البحث إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة قد قامت بالعديد من المبادرات والإجراءات العملية، وأطلقت عددًا من السياسات التشريعية، التي تعمل على دعم تماسك الأسرة، وتعزيز عناصر التضامن بين أفرادها، كما أظهر تكامل تلك الإجراءات والسياسات مع أبعاد التنمية الأخرى، الاقتصادية والبيئية، وتوافقها مع أهداف التنمية المستدامة المعروفة بأجندة 2030م، وكشف البحث عن وجود بعض الثغرات التي تقلل من التضامن الأسري، وتؤثّر سلبًا على تماسك الأسرة، كارتفاع نسب الطلاق، وتأخّر سن الزواج لدى الإناث، وأوصى بعدد من الإجراءات لتلافي تلك الثغرات، بما ينعكس إيجابيًا على مختلف أبعاد التنمية وضمان استدامتها.

الكلمات المفتاحية: التضامن الأسري، الاستدامة، الإمارات العربية المتحدة.

Abstract

The current research deals with the topic (family solidarity and sustainability), a case study of the UAE, as one of the axes of social development, important in facing social and economic problems facing families, thus directly affecting the factors of sustainability of family stability.

The research aims to reveal the most prominent procedures, policies, and initiatives undertaken by the UAE in supporting families, and to identify its role in supporting family solidarity in its relationship to sustainability and sustainable development in international standards, especially related to the achievement of economic and social sufficiency of the families, and to confirm its role in supporting the cohesion of families, and the sustainability of their stability.

The research was based on the descriptive-analytical method. To fit it with the nature of the subject studied, and relied on collecting information and analysing its

E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p4

content, reviewing the content of data, policy documents, and procedures that the UAE has implemented in the field of family care, and its approach to the concept of family solidarity, sustainability, and sustainable development goals, according to the Global Agenda 2030AD, in addition to a number of relevant statistical indicators.

The research shows that the UAE has undertaken many initiatives and measures, and launched a number of policies that work to support family cohesion and enhance elements of solidarity among its members. It showed the integration of these procedures and policies with other dimensions of development, economy, and environment, and their compatibility with the sustainable development goals known as the "2030 Agenda", the research revealed the existence of gaps that reduce family solidarity and negatively affect family cohesion, such as high divorce rates, and late age of marriage for women, and recommended a number of measures to avoid these gaps, which reflects positively on development, thus ensuring its sustainability.

Keywords: Family Solidarity, Sustainability, UAE**.**

المقدمة

مع بدايات الألفية الثالثة ازداد الاهتمام العالمي بقضايا التنمية الشاملة المستدامة، فكانت قمة التنمية المستدامة التي عُقدت في جنوب إفريقيا عام 2002م، ومثّل قرار الأمم المتحدة عام 2015م، بتبني أجندة التنمية 2030م أعلى مستويات الاهتمام التي وضعت مؤشرات ومعايير، بات على كل دول العالم العمل وفقها.

تميزت تجربة دولة الإمارات منذ تأسيسها، بتركيزها على التنمية البشرية، وتنمية المجتمع بقطاعاته وفئاته المختلفة، والتركيز على الأسرة الإماراتية وتعزيز دورها التنموي، بالتوازي مع التطور الاقتصادي النوعي، والاهتمام بالحفاظ على البيئة والموارد الطبيعة، وبعد قرار الأمم المتحدة الصادر عام 2015م، بتبني أجندة أهداف التنمية المستدامة 2030م، ومن أجل الوصول إلى أعلى درجة من الكفاءة في تحقيق أهدافها،

IJFAES, VSRP Publishing, UK
https://ijfaes.vsrp.co.uk
E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p4

تبنت دولة الإمارات العربية المتحدة نهجًا حكوميًا شاملًا، انبثقت عنه لجنة وطنية معنية بأهداف الاستدامة، وفي عام 2018م، أطلقت اللجنة الوطنية المجلس الاستشاري من القطاع الخاص، ومجلس الشباب الاستشاري لأهداف التنمية المستدامة، للكشف عن التحديات التي تواجه التنفيذ، وتقديم المشورة للجنة الوطنية نحو تطوير السياسات المستقبلية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وضمن هذا السياق كرّست الدولة عام 2023م للاستدامة، تحت شعار "اليوم للغد"، وذلك بهدف إبراز الجهود التي تقوم بها دولة الإمارات في تعزيز العمل الجماعي الدولي لمعالجة تحديات الاستدامة[1].

كثيرة هي الدراسات والتقارير التي تناولت الجوانب البيئية، والاقتصادية للتنمية المستدامة في دولة الإمارات، والتي يتجسّد اهتمامها أيضًا بالجوانب الاجتماعية للتنمية المستدامة، في العديد من التوجهات، والسياسات، وأبرزها الاهتمام بالأسرة كونها النواة الأساسية للمجتمع، ولم ينل هذا المجال الاهتمام الذي يستحقه من البحوث والدراسات، لذلك يتناول هذا البحث دراسة حالة دولة الإمارات في مجال التضامن الأسري وعلاقته بالاستدامة والتنمية المستدامة، من خلال استعراض وتحليل أبرز الإجراءات التي قامت بها الدولة لتعزيز تماسك الأسرة الإماراتية والتي تعبر عناصره عن مفهوم التضامن، وتوفير المناخ المناسب لها، لممارسة الدور المنوط بها في عملية التنمية المتكاملة، الطويلة الأمد للمجتمع، والكشف عن درجة ارتباط وتكامل وانسجام تلك الإجراءات مع الجوانب الأخرى للتنمية المستدامة في المجتمع الإماراتي، بما ينسجم أيضًا مع المؤشرات العالمية للتنمية المستدامة.

الدراسات السابقة

يتطرق هذا البحث إلى عدد من الدراسات السابقة، ويبين أوجه الاختلاف بينها وبين البحث الحالي:

- بحث "التنمية المستدامة، الإطار العام والتطبيقات، دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجًا"، عام 2009، ل"نوزاد عبد الرحمن الهيتي": درست الباحثة مؤشرات التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة،

(1) حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة، أجندة الاستدامة 2030م، متاح على الرابط (شوهد يوم2023/3/1م)https://u.ae/ar-AE/about-the-uae/leaving-no-one-behind
* يستند توثيق المراجع إلى دليل التوثيق في جامعة محمد بن زايد للعلوم الإنسانية، الإصدار الأول، 2022م، متاح على الرابط: https://www.mbzuh.ac.ae/publications

IJFAES, VSRP Publishing, UK
https://ijfaes.vsrp.co.uk
E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p4

حيث عرضت التطور الحاصل في قطاعات التنمية المستدامة خلال الفترة 1990-2006م، من خلال استعراض أكثر من 30 مؤشراً اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً ومؤسسياً، ومقارنة تلك المؤشرات بالوضع السائد في الدول المتقدمة والنامية، وعلى صعيد العالم، كما تناولت الباحثة الخطط والبرامج التي قامت بها دولة الإمارات في أبعاد التنمية المستدامة، وبيّنت أهم التحديات التي تواجهها، وخلصت الدراسة إلى أن الدولة تسير بخطى مدروسة وواضحة، لبلوغ أهدافها الإنمائية، وتحقيق التنمية المستدامة[1].

- دراسة " الأسرة والتنمية الإنسانية المستدامة"، عام 2018م، ل"الأب بشير بدر": خلصت الدراسة إلى أن التنمية المستدامة ليست مادية فقط، وإن العلاقة بين العائلة والتنمية المستدامة تبرز من خلال معظم أهداف التنمية المستدامة، وهي محاولة لعلاج قضايا ومشاكل متصلة إنسانيًا، وقانونيًا، واجتماعيا، وماديًا، وأكدت الدراسة أهمية العلاقة بين الزوجين، وأن استقرار العائلة وسلامة علاقاتها الداخلية، هو خير عام عندما ينعكس على حياة الآخرين والمجتمع ضمن استدامة مشاركة العائلة في المجتمع[2].

- دراسة "الموارد البشرية والاقتصادية وصنع السياسة العامة، مصر والإمارات دراسة مقارنة"، عام 2012م، ل"استبرق فاضل الشمري"/ رسالة دكتوراه: كشفت الدراسة عن الدور المباشر للموارد البشرية والاقتصادية في صنع السياسة العامة، وكيف يتفاوت هذا الدور في قوته وفعاليته من بلد لآخر، وكيف يتعامل صانع القرار السياسي مع قلة أو وفرة الموارد، البشرية والاقتصادية، وخلصت الدراسة إلى وجود فوارق وتحديات مشتركة بين البلدين (مصر، الإمارات)، منها العامل الديموغرافي، واختلاف نوعية الموارد الاقتصادية، التي تؤثر في اختلاف السياسات حيال تنمية الموارد البشرية، وطريقة إدارة الدولة[3].

- بحث "التنمية المستدامة من منظور إسلامي، حالة دولة الإمارات العربية المتحدة،"، 2020م، ل"فاروق فياض حسن الجبوري"/ رسالة دكتوراه: هدفت البحث إلى دراسة دور التنمية المستدامة من منظور إسلامي

(1) الهيتي، نوزاد عبد الرحمن، التنمية المستدامة، الإطار العام والتطبيقات، دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجًا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2009م.

(2) بدر، بشير، الأسرة والتنمية المستدامة الإنسانية، 15 /م2018، متاح على الرابط (شوهد يوم 2023/2/28م): https://abouna.org/content/الأب-بشير-بدر-يكتب-من-روما-الأسرة-والتنمية-الإنسانية-المستدامة)، يُمكن العودة لعنوان الدراسة وفوراً تظهر بالنت، أو ممكن إلغاء هذه الدراسة من الدراسات السابقة إذا رغبتم بذلك.

(3) فياض حسن الجبوري، فاروق، التنمية المستدامة من منظور إسلامي، حالة دولة الإمارات العربية المتحدة 2020، معهد إسلام المعرفة إمام، كلية الدراسات العليا، جامعة الجزائر، أغسطس 2021م، ص10.

في تحقيق التنمية المستدامة بدولة الإمارات العربية المتحدة، وأكّدت نتائج البحث على وعي المبحوثين بمفاهيم التنمية المستدامة من المنظورين الغربي والإسلامي، و قدرة دولة الإمارات في تطبيق التنمية المستدامة من منظور إسلامي، وإن واقع التنمية المستدامة في الإمارات جيد، وإن الدولة تسعى إلى إدخال مفاهيم وقيم التنمية والاستدامة إلى المناهج الدراسية، وأنها تتبع وسائل التكافل الاجتماعي لمكافحة الفقر، وتشجع التعاون وفق الأسس الإسلامية على المستويين الداخلي والخارجي، وإنها تهتم بتقليل انبعاث الغاز ومكافحة التلوث البيئي[1].

تُظهر المقارنة بين الدراسات والبحوث السابقة المذكورة آنفاً والبحث الحالي، إن كل البحوث والدراسات السابقة، في مجال الأسرة والتنمية المستدامة والتضامن الأسري والاستدامة، قد تناولت التنمية الاجتماعية بمفهومها العام دون التطرق إلى التفاصيل، أو الموارد البشرية والاقتصادية، وإن دراسة واحدة فقط تناولت الأسرة والاستدامة والتنمية، وهي الدراسة الوحيدة التي تتلاقى مع بعض عناصر البحث الحالي، من خلال تركيزها على العلاقة بين الزوجين، والعلاقة مع الأبناء وتماسك الأسرة، ولا تتناول تلك الدراسة حالة دولة الإمارات، بل تدرس حالة إنسانية عامة، وبذلك يختلف البحث الحالي عما سبقه من دراسات بتركيزه على موضوع التضامن الأسري، الذي يُعبر عنه بالأشكال المختلفة للتلاحم والتماسك الأسري، ويُبرز أهميته في تعزيز تماسك الأسرة واستدامة استقرارها، ويبين علاقته بالأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

أهمية البحث

يكتسب البحث الحالي أهميته من أهمية دور الأسرة في المجتمع، وضرورة استدامة استقرارها في عملية التنمية المستدامة، إضافة إلى اعتبارين أساسيين:

الأهمية النظرية:

إن قلة البحوث والدراسات التي تناولت الجوانب الاجتماعية للتنمية المستدامة في دولة الإمارات، وبوجه الخاص تلك الإجراءات المرتبطة بالأسرة الإماراتية ودورها التنموي، وعلاقتها بمؤشرات التنمية المستدامة،

[1] السابق، ص126.

E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p4

يمنح البحث الحالي أهمية نظرية، بتقديم إطار نظري عن مفهوم التضامن الأسري والاستدامة، والعلاقة الوثيقة بينهما في تحقيق استقرار أسري يُساهم في استدامة التنمية الاجتماعية، والتي تُعتبر أحد أهم أبعاد التنمية المستدامة الشاملة، مما يُشكّل إضافة مهمة إلى أدبيات البحث في التنمية الاجتماعية المستدامة.

الأهمية التطبيقية:

يُظهر البحث الحالي من خلال الدراسة العلمية، أبرز المحاور والجوانب التي طالتها إجراءات ومبادرات دولة الإمارات في مجال تعزيز التضامن الأسري، والحفاظ على تماسك الأسرة الإماراتية واستقرارها، وتحليل بعض تلك الإجراءات وتقييمها، قد يُساعد المسئولين وأصحاب القرار في عملية تقييمها، وتعرُّف جدواها، وتسليط الضوء على الثغرات وإمكانية تلافيها، كما أن طرح موضوع (التضامن الأسري والاستدامة) على وجه الخصوص، قد يؤدي دورًا في لفت نظر الباحثين للقيام بالمزيد من البحوث في هذا المجال؛ نظرًا لأهميته، وللدور الحيوي للأسرة، وأهمية تضامن أفرادها في تحقيق التنمية المستدامة.

أهداف البحث

يهدف البحث الحالي إلى:

1- تعرُّف السياسات، والإجراءات والمبادرات الحكومية التي قامت بها دولة الإمارات لتعزيز التضامن الأسري، ودعم الأسرة وتماسكها.

2- الكشف عن العلاقة بين التضامن الأسري والاستدامة في التنمية، من خلال إجراءات ومبادرات دولة الإمارات العربية المتحدة في هذا المجال.

3- معرفة بعض خطط التنمية المستدامة في دولة الإمارات وتجربتها الخاصة، في تحقيق النهج التكاملي، الذي يربط بين الجوانب المختلفة للتنمية المستدامة، حسب أجندة التنمية المستدامة العالمية 2030.

مشكلة البحث

منذ تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة، أطلقت عملية تنمية شاملة، طالت مختلف مناحي الحياة، ومجالاتها الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية، والثقافية والسياسية، وتميزت التنمية الاجتماعية التي حدثت في الدولة بقفزات نوعية في مجالات عدة، ومن أبرزها رعاية ودعم الأسرة الإماراتية، من خلال سلسلة من

E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p4

السياسات والإجراءات والمبادرات، ولأن للأسرة دورًا مهمًّا في عملية التنمية المستدامة بمختلف جوانبها، وبعد تبني دولة الإمارات لأجندة الأمم المتحدة 2030م، من أجل تحقيق تنمية مستدامة، فقد قامت الدولة بإطلاق المزيد من الخطط الخاصة بالأسرة، ونظرًا لأهمية دور التضامن الأسري في استقرار الأسرة، وتوفير المناخ المناسب لأفرادها لممارسة أدوارهم المنشودة في عملية التنمية، إضافة إلى انسجام دور الأسرة كنواة أساسية للمجتمع مع مختلف جوانب التنمية، فإن البحث الحالي ينطلق من عدة أسئلة خاصة بالتضامن الأسري في علاقته باستدامة الأسرة، والتنمية المستدامة.

أسئلة البحث

1. ما هي أبرز السياسات التي أطلقتها دولة الإمارات العربية المتحدة، والإجراءات والمبادرات الحكومية لتعزيز التضامن الأسري، ودعم تماسك الأسرة واستقرارها؟
2. كيف عملت سياسات وإجراءات ومبادرات دولة الإمارات العربية المتحدة على تعزيز التضامن الأسري، ودعم تماسك الأسرة بشكل فعّال؟
3. ما العلاقة بين التضامن الأسري والاستدامة في التنمية، من خلال تعرُّف إجراءات ومبادرات دولة الإمارات العربية المتحدة في هذا المجال؟
4. ما مدى توافق خطط التنمية المستدامة في دولة الإمارات وتجربتها الخاصة، مع النهج التكاملي الذي يربط بين الجوانب المختلفة للتنمية المستدامة، وفق أجندة 2030م؟

مصطلحات البحث

الأسرة:

تُعرّف الأسرة بأنها: جماعة اجتماعية، يرتبط أعضاؤها ببعضهم عن طريق روابط الدم أو الزواج، وينظر علماء الاجتماع إلى الأسرة من زاويتين رئيستين هما:

- باعتبارها نظامًا اجتماعيًا، يكون مع النظم الأخرى في المجتمع.

IJFAES, VSRP Publishing, UK
https://ijfaes.vsrp.co.uk
E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p4

- باعتبارها جماعة اجتماعية أولية، يرتبط أعضاؤها ببعض عن طريق رابطة الدم التي تربط الآباء والأبناء، والأخوة والأخوات، والأزواج بالزوجات[1].

إن محور اهتمام الاتجاه البنائي الوظيفي في علم الاجتماع هو النسق الاجتماعي، وما يشمله هذا النسق من عمليات تجرى بين وحداته، وما ينتج عن تلك العمليات أو التفاعلات من آثار أو إسهامات وظيفية ضرورية لبقائه ككل واحد، فالنظرية الوظيفية في تناولها للأسرة، تسعى إلى توضيح وجود الأسرة عن طريق إبراز وظائفها الاجتماعية، وإن أن كل جزء في النسق يتأثر بالأجزاء الأخرى، وأي تغير في أحد الأجزاء من شأنه أي يحدث تغيرات في باقي الأجزء[2].

وفقًا لما سبق، يخلص البحث إلى أن الأسرة عبارة عن بناء ونظام اجتماعي، يقوم على علاقات القرابة (النسب والزواج)، ويتمثل في مجموعة من العلاقات الاجتماعية بين الأقارب، والتي تحددها الثقافة، وفقًا لما تسمح به حسب كل مجتمع، وللأسرة مقومات أساسية ينبغي أن تتوفر لها، للقيام بأدوارها ووظائفها المتعددة تقوم بها، فهي البنيان الأساسي الذي يقوم عليه المجتمع، ويجب أن تتوافر لها العديد من المقومات الاقتصادية، والاجتماعية، والصحية والبيئية السليمة، لتستطيع النهوض والاستمرار في أداء أدوارها.

الأسرة الإماراتية:

الأسرة الإماراتية هي الخلية الأولى في جسم المجتمع، حيث يتحقق معنى الحياة الاجتماعية بكل أبعادها، وهي جزء من كيان أكبر هو القبيلة.

قبل اكتشاف النفط، كانت الأسرة الإماراتية أسرة تقليدية في حياتها الاقتصادية والاجتماعية، وقد تميزت بمفهوم الأسرة الممتدة والتي تتكون من الرجل وزوجته وأبنائه المتزوجين، وغير المتزوجين، إلى جانب زوجات الأبناء وأبنائهم، وقد تمتد لتضمّ الأخوة والأخوات والأعمام والأخوال، ويعد الجد هو رأس السلطة في هذه الأسرة وسلطته مطلقة، وبعد اكتشاف النفط، تحولت الأسرة الإماراتية من أسرة ممتدة إلى أسرة أولية (نواة-نووية)، وهي التي تتكون من الأب والأم والأبناء غير المتزوجين، واتجهت الكثير من الأسر الأولية للسكن قرب

(1) رشوان، حسين عبد الحميد، الأسرة والمجتمع، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 2003، ص.ص17-18.
(2) رشوان، حسين عبد الحميد، البناء الاجتماعي/الأنساق والجماعات، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2007، ص.ص28-29.

IJFAES, VSRP Publishing, UK
https://ijfaes.vsrp.co.uk
E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p4

الأقرباء؛ فجمعت الأسرة بذلك بين استقلالية الأسرة الأولية (النواة)، والحفاظ على الترابط العائلي، والتعاون المتبادل في مجال رعاية الأطفال أو المرضى أو المسنين من الأسرة[1].

التضامن:

يُعرّف التضامن بأنه: مبدأ أساسي من مبادئ العمل الجماعي، ويقوم على القيم والمعتقدات المشتركة بين مختلف الفئات في المجتمع، ويؤكد التضامن الاجتماعي على الترابط بين الأفراد في المجتمع؛ لا يتم ترك مسافة قبل علامات الترقيم مما يسمح للأفراد بالشعور بأنهم قادرون على تحسين حياة الآخرين[2].

تتعدد أوجه التضامن ومظاهره وأنواعه، وأبرزها: (التضامن السياسي، التضامن الاجتماعي، التضامن الاقتصادي، التضامن النفسي والمعنوي)، ويُمكن تعريف التضامن إجرائياً على أنه: سلوك إنساني يربط البشر بعضهم ببعض من خلال الإيمان بالقيم الإنسانية المشتركة، وضرورة الترابط والتعاضد مع الآخرين، والاندفاع لمساعدتهم عند الحاجة في مختلف المجالات، ولا يقتصر هذا السلوك على الأفراد والجماعات المتقاربة، بل يمتد ليشمل ك المجتمعات الإنسانية.

التضامن الأسري:

يُمكن توضيح أهمية التضامن الأسري ومفهومه، من خلال توضيح أدوار الأسرة في هذا السياق، بما يلي:

- الأسرة تمثل أول نموذج مثالي للجماعة، التي يتعامل الطفل مع أفرادها وجها لوجه وهي بدورها التي تشكل سلوكه، وتوجهه، وتلقنه القيم التربوية والمعايير الاجتماعية.

- تنفرد الأسرة بتزويد الطفل بمختلف الخبرات، أثناء سنوات تكوينه.

---

(1) حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة، الحياة الاجتماعية، 2022/4/15، متاح على الرابط (شوهد يوم 3/3/ 2023م): https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/culture/social-life

(2) Renate Douwes, Maria Stuttaford, and Leslie London, Social Solidarity, Human Rights, and Collective Action: Considerations in the Implementation of the National Health Insurance in South Africa", insurance, 2018-10-1, Retrieved (2023-11-3) Available at: https://www.hhrjournal.org/2018/10/social-solidarity-human-rights-and-collective-action-considerations-in-the-implementation-of-the-national-health-insura

IJFAES, VSRP Publishing, UK
https://ijfaes.vsrp.co.uk
E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p4

- إن الأسرة هي أكثر الجماعات الأولية تماسكًا، وتتم فيها عمليات اتصال، وانتقال القيم والعادات من جيل الآباء إلى جيل الأبناء .

- تحدد مكانة الطفل بدرجة كبيرة بمكانة الأسرة وثقافتها، وبالتالي فهي تهيئ المواقف المختلفة وتنمية قدرات الطفل .

- تعد الأسرة النسق الاجتماعي الأول الذي يزود الطفل برصيده الأول من القيم والعادات الاجتماعية، وتكون بمثابة دليل يرشده في تصرفاته، وتحديد سلوكياته، حيث يتعلم الحق والواجب، الخطأ والصواب[1].

مفهوم الاستدامة:

يرجع مصطلح "استدامة" إلى علم البيئة، وقد استخدم للتعبير عن تشكّل وتطوّر النظم الديناميكية التي تكون عرضة لتغيرات هيكلية، تؤدي إلى حدوث تغيرات في خصائصها، وعناصرها، وعلاقة هذه العناصر ببعضها بعض، كما استخدم علماء اقتصاد التنمية مفهوم "الاستدامة" بمعنى الحفاظ على البيئة، وصيانتها بشكل مستمر ولإيضاح التوازن المطلوب بين النمو الاقتصادي والمحافظة على البيئة، وهذا المفهوم ترجمة عن الانكليزية لكلمة " "Sustainability"[2].

كما عُرِفت الاستدامة بأنها:

القدرة على الاستمرار في المستقبل على المدى الطويل.

الهدف النهائي، والوجهة المطلوبة لجميع الأنواع.

يُمكن أن يستمر المجتمع البشري في الوجود، لأن النظم البيئية قادرة على الاستمرار في تقديم خدمات مستدامة للحياة، (مثل المياه النظيفة وخصوبة التربة وتنظيم المناخ وما إلى ذلك)، وإن المجتمع قادر على تنظيم نفسه، بحيث تتاح للناس الفرصة للوفاء احتياجاتهم[3].

مما سبق يُمكن الاستنتاج أن مفهوم الاستدامة إجرائياً، يعني الاستمرارية في الوجود، مع تحقيق التوازن الذي يحكم النظم الأساسية لأوجه الحياة المختلفة.

---

[1] قنديل محمد متولي، شلبي صافي ناز، مدخل إلى رعاية الطفل والأسرة، دار الفكر، عمان، الأردن، 2006 م، ص. 28-29.
[2] القريشي، مدحت، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007 م، ص 24.
[3] Porritt, Jonathan, *Capitalism as if the World Matters*, Earthscan,London,2005,p33.

IJFAES, VSRP Publishing, UK
https://ijfaes.vsrp.co.uk
E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p4

التنمية المستدامة:

في عام 1987م، عرفت لجنة بريندتلاند التابعة للأمم المتحدة الاستدامة بأنها " تعني تلبية حاجات الحاضر دون المساس بقدرات الأجيال المستقبلية على تلبية حاجاتها الخاصة"[1].

إن التنمية المستدامة هي تنمية طويلة المدى بالضرورة، ويعد البعد الزمني فيها هو الأساس، حيث تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد، كما تضع تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد في المقام الأول، فأولويتها الأولى هي تلبية الحاجات الأساسية من الغذاء والمسكن والملبس، وحق العمل والتعليم والخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياتهم المادية والاجتماعية كالأمن البيئي، والأمن المائي، والأمن الغذائي، وبذلك فإن التنمية المستدامة تعالج ثالث قضايا رئيسة متداخلة، هي:

- التنمية الاقتصادية، وتحقيق أكبر قدر من العدالة في توزيع الثروة.

- التنمية الاجتماعية، وتحقيق العدالة، والمساواة والتماسك الاجتماعي.

- المحافظة على البيئة، والموارد الطبيعية[2].

يُميز بعضهم بين الاستدامة والتنمية المستدامة من خلال الأبعاد، كما فعل "ايجرت" إذ أشار إلى أن الاستدامة عند استخدامها في "الاستدامة البيئية"، "الاستدامة الاقتصادية"، "الاستدامة الاجتماعية والثقافية"، فهي ذات مفهوم أحادي البعد، أما التنمية المستدامة فهي متعددة الأبعاد، لأنها تكاملية، وتسعى جاهدة للحفاظ على وتعزيز جميع الأبعاد[3].

مما سبق يخلص البحث إلى تعريف التنمية المستدامة إجرائياً، على أنها عملية تطوير مستمرة، وتنمية شاملة لمختلف جوانب حياة الإنسان والبيئة المحيطة، تتطلب القيام بإجراءات عملية للحفاظ على جودة الحياة،

---

[1] الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة، الأثر الأكاديمي، متوفر على الرابط (شوهد في 2023/3/6م):
https://www.un.org/ar/articles-by-property-local-category/59101/10865

[2] مؤشرات التنمية في إمارة أبو ظبي، مركز الإحصاء، ديسمبر 2015، ص2، متوفر على الرابط (شوهد يوم 2023/3/7):
https://www.scad.ae/Release%20Documents

[3] Eggert, R.G, What sustainability and sustainable development mean in mining.3 Chapter 3 in: Sustainable Management of Mining Operations, Botin, J.A. (Ed), SME, Littleton, CO, pp 19-32.

IJFAES, VSRP Publishing, UK
https://ijfaes.vsrp.co.uk
E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p4

وتحسين شروطها بشكل مستمر، مع الحفاظ على البيئة الطبيعية، والموارد والثروات، وحفظ حق الأجيال القادمة بها، وهي عملية تكاملية ومترابطة بمختلف جوانبها الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية.

أجندة الاستدامة 2030:

في سبتمبر 2015م، اعتمد قادة العالم في قمة عالمية أهداف التنمية المستدامة الـ 17 وغاياتها الـ 169 لخطة التنمية المستدامة لعام م2030م، على أن يبدأ تطبيقها اعتبارًا من يناير 2016م، وحدّدت خطة التنمية المستدامة رؤية للتنمية المستدامة، ترتكز إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتضع المساواة وعدم التمييز في صميم جهودها، ولا تشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية فحسب، بل أيضًا الحقوق المدنية والسياسية والثقافية والحق في التنمية.

أهداف التنمية المستدامة ال17 هي: (1-مكافحة الفقر، 2-القضاء على الجوع، 3-الصحة الجيدة والرفاه، 4-التعليم الجيد، 5-المساواة بين الجنسين، 6-المياه النظيفة والنظافة الصحية، 7-طاقة نظيفة بأسعار معقولة، 8-العمل اللائق ونمو الاقتصاد،9- الصناعة والابتكار والهياك الأساسية، 10-الحد من أوجه عدم المساواة، 11-مدن ومجتمعات محلية مستدامة، 12-الاستهلاك والإنتاج المسؤولان، 13-العمل المناخي، 14-الحياة تحت الماء،15-الحياة في البر، 16-السلام والعدل والمؤسسات القوية، 17-عقد الشراكات لتحقيق الأهداف تنسيق في سطور)[1].

محددات البحث

المحددات المكانية:

تتحدد الحدود المكانية للبحث، ضمن جغرافيا دولة الإمارات العربية المتحدة.

المحددات الزمنية:

يتناول البحث تجربة دولة الإمارات بعد إطلاق أجندة التنمية المستدامة العالمية 2015م، وحتى الوقت الحالي مارس 2023م، بينما امتدت المساحة الزمنية لإنهاء البحث من 28 فبراير وحتى 12 مارس 2023م.

(1) منظمة الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة، متوفر على الرابط (شوهد يوم 2023/3/4م):
https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/development-agenda

E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p4

عينة البحث

عدد من الإجراءات والمبادرات والسياسات الحكومية الخاصة بالأسرة، والتي تبنتها وقامت بتنفيذها حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.

منهج البحث

استخدم البحث الحالي المنهج الوصفي التحليلي؛ لاتساقه مع الأهداف التي يسعى إلى الوصول إليها، إذ يزود هذا المنهج الباحثين في العلوم النفسية، والاجتماعية والتربوية، بالأدوات اللازمة لدراسة الظواهر الإنسانية، والسلوكية، والاجتماعية بشكل موضوعي، والكشف عن العلاقات بين المتغيرات المختلفة[1].

عرض وتحليل مضمون السياسات والإجراءات الحكومية الإماراتية

يتناول هذا القسم عرض وتحليل مضمون عدد من السياسات، والإجراءات والمبادرات الحكومية التي أطلقتها، وقامت بتنفيذها، وما زال العمل مستمرًا على بعضٍ منها، في مجال رعاية الأسرة ودعمها، وتعزيز أواصر التلاحم والتضامن بين أفرادها، ومقاربة تلك الإجراءات والسياسات مع أجندة التنمية المستدامة 2030م، ويتضمن ذلك عدة محاور كما يلي:

- المحور الأول: استعراض وتحليل مضمون السياسة الوطنية للأسرة التي أطلقتها وزارة تنمية المجتمع عام 2018م.
- المحور الثاني: خدمات وزارة تنمية المجتمع ذات الصلة بدعم الأسرة الإماراتية.
- المحور الثالث: استعراض مجموعة من الإحصائيات، والبيانات، والمؤشرات الرسمية ذات الصلة.

المحور الأول: السياسة الوطنية للأسرة

تضمنت السياسة الوطنية للأسرة تلبية الاحتياجات الأساسية التالية: (الأمن المالي، الرعاية الصحية، الخدمات الاجتماعية، الأمن والسلامة، حقوق الإنسان، الاستقرار، التعليم، مستوى معيشي لائق، الاجراءات

(1) حمصي، أنطون، أصول البحث العلمي، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 1991م، ص18.

E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p4

الحكومية، الإسكان)، وتعرض الجداول التالية المحاور الأساسية للسياسة الوطنية للأسرة، والأطر التشريعية، والبيانات الإحصائية ذات صلة.

أولًا- عدد المراكز والمكاتب الداعمة للأسرة في الدولة: تتوزع في مختلف أنحاء الدولة عدد من المراكز والمكاتب المحلية والاتحادية، المعنية بدعم مختلف أفراد الأسرة، ويصل عددها إلى 72 مركزًا ومكتبًا، موزعة على قطاعات مختلفة كما في الجدول التالي:

جدول (1): المراكز والمكاتب الداعمة للأسرة في الدولة

القطاعات الخدمية الداعمة لأفراد الأسرة	العدد
مكاتب الشئون الاجتماعية	27
مراكز التنمية الاجتماعية الاتحادية	10
مراكز التنمية الاجتماعية المحلية	23
مراكز الاستشارات الأسرية المحلية	7
مراكز الاستشارات الأسرية الخاصة	5

ثانيًا- الخدمات المتوافرة للأسرة، نموذجها ودرجة توافرها، يوضحها الجدول التالي:

جدول (2): الخدمات المتوفرة للأسرة ودرجة توافرها

المساعدات المالية	-مساعدة اجتماعية -منح الزواج -دعم مالي للمشاريع	-متوفر -متوفر بشكل جزئي -متوفر بشكل جزئي
الإسكان	-مبادرات برامج الإسكان للمواطنين	-متوفر
الإرشاد الأسري	-الاستشارات الأسرية، الإصلاح الأسري، خفض حالات الطلاق -خط ساخن للاستشارات الأسرية -مراكز الاستشارات الأسرية	-متوفر بشكل جزئي -متوفر بشكل جزئي -متوفر بشكل محدود
البرامج	-برنامج إعداد المقبلين على الزوج -برنامج الرعاية والحماية والتمكين لشؤون الأمومة والطفولة -برنامج ضحايا العنف الأسري، سوء معاملة الأطفال، ضحايا الإتجار بالبشر	-متوفر بشكل جزئي -متوفر بشكل جزئي -متوفر بشكل محدود
الدورات التدريبية	-دورات قانونية، صحية، تثقيفية للأسرة -دورات تدريبية لمقدمي الرعاية للمسنين -دورات تدريبية وتأهيلية للأسر (تربية الأبناء، علاقات زوجية، الحوار بين الزوجين)	-متوفر بشكل جزئي -متوفر بشكل محدود -متوفر بشكل جزئي

E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p4

ثالثًا- محاور السياسة الوطنية للأسرة: وتتضمن ستة محاور، ويندرج تحت كل محور عدد من المبادرات، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (3): السياسة الوطنية للأسرة

المحور	الأهداف	المبادرات
الزواج	-العمل على بناء وتكوين أسرة مؤهلة لتحمل تبعات الحياة الزوجية. -الارتقاء بقدرات الأسرة الإماراتية لخلق أجيال واعدة، متحملة لمسؤولياتها.	-برامج (نصفي الآخر، مساري خطط لمستقبلك، أسرتي). -حملات إعلامية. -شراكات لتخفيض تكاليف الزواج. - حملات إعلامية.
العلاقات الأسرية	وفير مناخ صحي وسليم، يعمل على مساندة الأسرة في مواجهة ضغوطات الحياة.	-برنامج المجالس. -خدمات الاستشارات الأسرية. -إطلاق حملة وعي. -الدليل الإرشادي للأسرة المتماسكة. -إطلاق حملة رفق. ترخيص الأخصائيين الخبراء. -إعادة حوكمة الأسرة. -برنامج مستشارك المالي.
التوازن في الأدوار	-تحقيق سعادة الأسرة الإماراتية من خلال التلاحم والتماسك الأسري. -إعلاء قيمة المحافظة على استقرار واستدامة الأسرة.	-إجازة أبوة. -برنامج معكم دائمًا. -برنامج عطاء أم. -برنامج تثقيفي للأسر أحادية الرعاية. بسبب الطلاق أو الوفاة.
رعاية الأطفال	-توفير مناخ صحي وسليم، يعمل على مساندة الأسرة في مواجهة ضغوطات الحياة. -تحقيق سعادة الأسرة الإماراتية من خلال التلاحم والتماسك الأسري.	-نظام جليسات الأطفال. -الحقيبة الوالدية. -دليل خدمات الطفولة. -برنامج العمل في المنزل عن بعد.
حماية الأسرة	توفير مناخ صحي وسليم، يعمل على مساندة الأسرة في مواجهة ضغوطات الحياة.	-دليل إرشادي عن حماية الطفل. -البرامج التوعوية والثقافية لحماية الطفل. -مبادرة لا أقبل. -إجراءات حماية للطفل. -دليل الوقاية من المخدرات. والمؤثرات العقلية. -مبادرة حاورني.

E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p4

إطار العمل	توفير مناخ صحي وسليم، يعمل على مساندة الأسرة في مواجهة ضغوطات الحياة.	-إعادة هندسة تقديم الخدمات الأسرية لتحقيق السعادة. -دليل إرشادي لتقديم الخدمات. -المرصد الأسري. -برنامج خبراء الأسرة. -ترخيص مكاتب الزواج.

رابعاً- الإطار التشريعي للسياسة الوطنية للأسرة: يتضمن دستور دولة الإمارات عدد من المواد والنصوص، التي تشكيل البيئة التشريعية للأسرة، وجاء في المادة (15) من القانون الإماراتي: (الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، ويكفل القانون كيانها، ويحميها من الانحراف)، كما جاء في المادة (16): (يشمل المجتمع برعايته الطفولة والأمومة، ويحمي القصر وغيرهم من الأشخاص العاجزين عن رعاية أنفسهم لسبب من الأسباب، كالممرض والعجز أو الشيخوخة أو البطالة الإجبارية، ويتولى مساعدتهم وتأهيلهم لصالحهم وصالح المجتمع، وتنظم قوانين المساعدات العامة والتأمينات الاجتماعية هذه الأمور)، ويوضح الجدول التالي المواد القانونية ذات الصلة:

جدول (4): الإطار التشريعي للسياسة الوطنية للأسرة

الطفل	المرأة	الوالدان	ذوو الهمم
-اتفاقية حقوق الطفل -القانون الاتحادي رقم (3) لعام 2016م بشأن حقوق الطفل (وديمة) -القانون الاتحادي رقم (و) لعام 1976م بشأن الأحداث الجانحين والمشردين - القانون الاتحادي رقم (5) لعام 1983م، بشأن دور الحضانات --القانون الاتحادي رقم (2) لعام 2011 بشأن الضمان الاجتماعي -القانون الاتحادي رقم (1) لعام 2012 بشأن حماية الأطفال مجهولي النسب --القانون الاتحادي رقم (28) لعام 2005م في شأن الأحوال الشخصية -قرار وزاري رقم (1189) عام 2010م بشأن شروط وضوابط منح تصاريح الأحداث	-اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة (سيداو) - القانون الاتحادي رقم (11) لعام 2008م بشأن الموارد البشرية - القانون الاتحادي رقم(51) لعام 2006م بشأن الاتجار بالبشر -قانون العمل رقم (8) لعام 1980م -القانون الاتحادي رقم (7) لعام 2010 بشأن صندوق الزواج -القانون الاتحادي رقم (2) لعام 2011 بشأن الضمان الاجتماعي -القانون الاتحادي رقم (28) لعام 2005م في شأن الأحوال الشخصية	-القانون الاتحادي رقم (11) لعام 2008م بشأن الموارد البشرية -القانون الاتحادي رقم (51) لعام 2006م بشأن الاتجار بالبشر -قانون العمل رقم (8) لعام 1980م -القانون الاتحادي رقم (7) لعام 2010 بشأن صندوق الزواج -القانون الاتحادي رقم (2) لعام 2011 بشأن الضمان الاجتماعي -القانون الاتحادي رقم (28) لعام 2005م في شأن الأحوال الشخصية	-القانون الاتحادي رقم (29) لعام 2006 المعدل في شأن حقوق المعاقين -القانون الاتحادي رقم (2) لعام 2011 بشأن الضمان الاجتماعي -القانون الاتحادي رقم (28) لعام 2005م في شأن الأحوال الشخصية

E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p4

بالعودة إلى الجداول السابقة، يتبين أن السياسة الوطنية للأسرة التي أطلقتها دولة الإمارات العربية المتحدة، تغطي محاورها الاحتياجات الأساسية للأسرة، وفقًا لعدد من السياسات التشريعية والإجراءات التنفيذية، وكما يتضح أيضًا أن تلك المحاور تشمل مختلف أفراد الأسرة (الوالدين، الأبناء من مختلف الفئات العمرية، ذوي الهمم)، وفي مجال التضامن الأسري يُلاحظ أن هذه السياسة تضمنت عددًا من الإجراءات والمبادرات التي تعمل على تعزيز الروابط الأسرية، وقد أفردت السياسة محورًا خاصًا وقائما بحد ذاته ل"العلاقات الأسرية" والذي يرتبط بشكل مباشر مع مضمون التضامن الأسري، محور "توازن الأدوار"، و"الزواج" الذين تضمنا عدد من المبادرات والإجراءات التنفيذية، ويُلاحظ إن عدد من الخدمات الاستشارية الخاصة بالزواج والإرشاد الأسري تتوفر بشكل جزئي، في حين يتوافر بعضها بشكل محدود.

المحور الثاني: خدمات وزارة تنمية المجتمع ذات الصلة بدعم الأسرة الإماراتية

تقدم وزارة تنمية المجمع العديد من الخدمات، والتي ترتبط مباشرة بالأسرة الإماراتية أو أحد أفرادها، ويبين الجدول التالي أهم تلك الخدمات:

جدول (5): الخدمات التي تقدمها وزارة تنمية المجتمع

خدمات الدعم الاجتماعي	خدمات كبار المواطنين	علاوات التضخم
-برنامج الدعم الاجتماعي: برنامج دعم حكومي يهدف الى تعزيز جودة حياة الأفراد والأسر الإماراتية من ذوي الدخل المنخفض، حيث يوفر البرنامج مخصصات جديدة لدعم المستحقين تشمل مجموعة من العلاوات. - برنامج طلب إغاثة للأسر المتضررة خلال الكوارث والأزمات	-تسجيل كبار المواطنين في دار الرعاية، وتقديم برامج خاصة بهم، تتضمن العلاج الصحي والترفيهي والعلاج الطبيعي والنفسي والاجتماعي - تسجيل كبار المواطنين في الوحدة المتنقلة، وتقدم هذه الخدمة رعاية صحية ونفسية وترفيهية لكبار المواطنين في منازلهم. -تسجيل كبار المواطنين الزائرين	هي دعم حكومي مرن ومتغير يصرف بشكل شهري للمواطنين لمساعدتهم والارتقاء بجودة حياتهم، في ظل الارتفاع والتضخم الحاصل على مستوى العالم في الأسعار وتشمل: -علاوة بدل وقود - علاوة بدل المواد الغذائية -علاوة بدل الماء والكهرباء

E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p4

يبين ما سبق الخدمات التي تقدمها وزارة تنمية المجتمع للأسرة أو أحد أفرادها، والموجهة لذوي الدخل المحدود، وللمتضررين خلال التعرض للأزمات والكوارث، وغلاء الأسعار والتضخم، ولكبار السن من المواطنين الإماراتيين، وتصب مخرجات هذه الخدمات في صالح الأسرة الإماراتية وتحسين جودة حياتها.

المحور الثالث: استعراض مجموعة من الإحصائيات والبيانات والمؤشرات الرسمية ذات الصلة

- جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المركز الأول عربيًا، في تقرير الفجوة بين الجنسين 2022 م، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العلمي، وحصلت على المركز الأول عالميًا في 5 مؤشرات فرعية ضمن هذا التقرير(معدل التحاق الفتيات بالتعليم الابتدائي، معدل التحاق الفتيات بالتعليم الثانوي، معدل التحاق الفتيات بالتعليم الجامعي، نسبة النوع الاجتماعي عند الولادة، التمثيل البرلماني للمرأة)، وارتفع أداء الدولة في التقرير إلى المرتبة 68 عالميًا، في المؤشر العام لهذا التقرير العالمي متقدمة 4 مراكز في عام واحد، حيث كانت في المركز 72 عالميًا، في النسخة الماضية، وبين التقرير أن دولة الإمارات هي الأفضل عالميًا في تمثيل المرأة في البرلمان، حيث تمثل المرأة نسبة 50% من عدد أعضاء المجلس الوطني الاتحادي، ونسبة تمثيلها الوزاري في حكومة الدولة 27.5% وهما من أعلى المعدلات العالمية، كما أن المرأة الإماراتية تمثل نسبة كبيرة في سوق العمل، والوظائف التخصصية ووظائف المستقبل.

*حسب السياسة الوطنية للأسرة، فقد بلغ عام 2014م معدل مشاركة الإناث تمثُل 46% من القوى العاملة، وعام 2016م بلغت نسبة الإناث العاملات في القطاع العام الحكومي 66%.[1]

- مؤشر التلاحم الأسري: هو مؤشر خاص بالإمارات يقاس كل سنتين، من خلال استطلاع رأي يشمل الأسر المواطنة على مستوى الدولة، لقياس مستوى التلاحم والمشاركة والدعم بين أفراد الأسرة النواة والعائلة "الأقرباء"، من الدرجة الأولى ضمن أجواء يسودها التفاهم والاحترام والمساواة، فقد حققت الدولة نسبة 80.07% عام 2015، في حين بلغت النسبة 91%عام 2019م، ويقيس المؤشر مستوى التلاحم، والمشاركة، والدعم بين أفراد الأسرة النواة، والعائلة (الأقرباء) من الدرجة الأولى، في جو يسوده التفاهم والاحترام والمساواة وفق 11 محورًا، تشمل العلاقات بين الزوج والزوجة، والآباء بالأبناء، وبين الأبناء والوالدين، وبين

[1] السياسة الوطنية للأسرة، وزارة تنمية المجتمع، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2018م، ص6.

الأبناء، وعلاقة الآباء بالأسرة الكبيرة، وعلاقة الأبناء بالأسرة الكبيرة، وبناء الأجيال الجديدة، كما تشمل المحاور الحوار بين أفراد الأسرة، والمسؤول عن القرارات والأنشطة المنزلية الأساسية، ومعدل تكرار بعض الأنشطة الاجتماعية، والمشاركة في مسؤولية رعاية وتربية الأبناء بالنسبة لأفراد الأسرة[1].

- مؤشر السعادة العالمي: مؤشر مُركب يقيس تقييم الفرد لمستوى المعيشة، والرضا عن الحياة من خلال استطلاع للرأي يستند على محاور مُحددة مثل: الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، ومتوسط العمر الصحي المتوقع، بالإضافة إلى محاور أخرى مثل الدعم الاجتماعي، وحرية تقرير خيارات الفرد في الحياة، والكرم المعيشي، والفساد، ويصدر التقرير عن شبكة تنمية الحلول المستدامة التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، إذ يقوم الناس بتقييم جودة حياتهم الحالية على مقياس من 0 إلى 10(متوسط ثلاث سنوات لكل دولة)[2].

أطلقت الإمارات عام 2016م، البرنامج الوطني للسعادة وجودة الحياة (كان في السابق اسمه: البرنامج الوطني للسعادة والإيجابية)، ضمن الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات تحت شعار "مجتمع متلاحم محافظ على هويته"، والتي تهدف إلى جعل دولة الإمارات ضمن أفضل خمس دول في العالم بحلول م2021، وذلك وفقًا لمؤشر السعادة العالمي، وقد حافظت دولة الإمارات العربية المتحدة على مركزها بالمرتبة الأولى عربيًا، للعام السادس على التوالي، في تقرير السعادة العالمي لعام 2020م، الذي أطلق في 20 مارس 2020، وحلت مدينتا أبوظبي ودبي في المراكز الأولى عربيًا كأكثر المدن سعادة، وحافظت على مرتبتها الـ21 عالميًا، بنتيجة 6.791 نقطة (من 10)، وضمن معايير المؤشر، كان ترتيبها 70 في مجال الدعم الاجتماعي[3].

- نسبة العنوسة /تأخر سن زواج المرأة/ والزواج من أجنبيات: قال عضو المجلس الوطني الاتحادي، "مصبح سعيد الكتبي": (إن نسب العنوسة بين المواطنات ارتفعت إلى معدلات مقلقة)، وكشف أن "إحصاءات نفذتها جامعات في الدولة، أظهرت أن نسب العنوسة تصل إلى (60٪ . 68٪) من إجمالي عدد المواطنات، وأن عدد الإماراتيات اللواتي (فاتتهن سن الزواج)، يصل إلى 175 ألفًا"، فيما رفضت وزيرة الدولة رئيسة

(1) رؤية الإمارات 2021م، مؤشر التلاحم الأسري، متوفر على الرابط (شوهد يوم 2023/3/10م): https://www.vision2021.ae/%D8%A7

(2) حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، البوابة الرسمية، تقرير السعادة العالمي، 29/ 3/ 2022، متوفر على الرابط (شوهد يوم 9 /2023/3م): https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/the-uae-government/government-of-future/happiness/the-uae-as-per-world-happiness-report

(3) البرنامج الوطني للسعادة، وزارة تنمية المجتمع، الإمارات العربية المتحدة، متوفر على الرابط (شوهد يوم 2023/3/7م): https://www.hw.gov.ae

IJFAES, VSRP Publishing, UK
https://ijfaes.vsrp.co.uk
E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p4

مجلس إدارة صندوق الزواج، الدكتورة ميثاء سالم الشامسي، التسليم بصحة هذه الأرقام، مطالبة بإحصاء رسمي من المركز الوطني للإحصاء، لافتة إلى عدم وجود تعريف واضح للعنوسة.

في حين أشار "الكتبي" إلى استطلاع أُجري -على مستوى ضيق- قد أظهر أن 38٪ من العانسات تأخرن في الزواج بسبب اندماجهن في سوق العمل، و27٪ منهن توجهن للدراسة، و5٪ بسبب العادات الاجتماعية والقبلية، في حين أن 42٪ تأخرن في الزواج بسبب تأثير الأب والأم. كما أظهر الاستطلاع أن 73٪ من الطلبة يرون في تعدد الزوجات حلًا للعنوسة، في حين أن 49٪ فقط من الطالبات يرين في التعدد حلًا.

يبين التقرير الرسمي الصادر من المركز الوطني للإحصاء، إن نسبة الزواج من أجنبيات بلغ 20٪، من عدد الزيجات في عام 2010م[1].

- نسبة الطلاق: حسب البوابة الحكومية لدولة الإمارات العربية المتحدة/الموقع الإلكتروني، تُعد معدلات الطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة من بين أعلى المعدلات في المنطقة[2].

تمكّنت دائرة القضاء في أبوظبي، من خفض نسبة الطلاق خلال العام الماضي 2022 بنحو 6%، حيث سجلت حالات النزاعات الأسرية التي انتهت بالطلاق نسبة 3% فقط، مقابل 9% عام 2021م، استطاعت الدائرة إنجاز ما يزيد عن 99.2% من النزاعات الأسرية التي عرضت عليها خلال العام الماضي 2022، والتي بلغت نحو 15 ألفًا و606 نزاع أسري، حيث نجحت في حل 63% من النزاعات بالتراضي على مستوى إمارة أبوظبي، وأرجعت الدائرة انخفاض نسب الطلاق إلى نجاح البرامج والمبادرات التوعوية المختلفة التي تنفذها الدائرة، لاسيما برنامج "الصلح خير"، حيث استطاعت خفض نسبة الطلاق إلى نحو 6% خلال عام 2022م، في حين سجل عام 2018م نسب طلاق وصلت إلى 12%، بينما ارتفعت إلى 13% في عامي 2019 و2020، لتنخفض بعد ذلك في عام 2021 إلى 9%، وتواصل الانخفاض في عام 2022 لتصل إلى 3%، وهو ما يعكس تطور الآليات المتبعة والبرامج التفاعلية التي تحقق الاستفادة لأطراف النزاع[3].1

---

(1) بيومي، عمرو، " 175 ألف مواطنة فاتتهن سن الزواج"، مقال منشور في صحيفة الإمارات اليوم بتاريخ 2012/5/23م، متوفر على الرابط (شوهد في 2023/3/1م):-https://www.emaratalyoum.com/local-section/other/2012-05-23

(2) حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، البوابة الرسمية زيادة حالات الطلاق، 2022/9/22، متوفر على الرابط (شوهد يوم 2023/3/3م):https://u.ae/ar-AE/information-and-services/social-affairs/divorce

(3) خبر منشور في صحيفة الاتحاد بتاريخ 2023/2/21م، متوفر على الرابط (شوهد يوم2023/3/5م): https://www.alittihad.ae/news/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7

E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p4

كما أعلنت دائرة القضاء أبو ظبي، عن استفادة 3867 شخصًا من الجلسات التوجيهية والإرشادية والمحاضرات التوعوية والورش التدريبية، ضمن برنامج "الصلح خير" للتوجيه الأسري بدائرة القضاء في أبو ظبي، وذلك من خلال 46 محاضرة وورشة تفاعلية، عُقدت عن بُعد عبر الاتصال المرئي، على مدار عام 2022م[1].

كشفت دائرة تنمية المجتمع في أبو ظبي، عن نجاح منصة "تقهوى"، المنصة الرقمية المبتكرة الهادفة إلى تقديم الاستشارات والإرشادات الزوجية، من خلال مختصين، في تقليل فرص الطلاق بين الأزواج بنسبة 80%، مشيرة إلى أن المنصة تسهم في تعزيز التماسك الأسري، ورفع الوعي بأهمية طلب الاستشارات في مراحل مبكرة، للتقليل من الأسباب المؤدية للطلاق في سنوات الزواج الأولى، وأشارت الدائرة إلى أن نتائج الدراسات أظهرت أن نحو 62% من الأزواج الإماراتيين، يتعرضون للطلاق خلال السنوات الأربع الأولى من زواجهم[2].

بعد استعراض نماذج مختلفة من الإجراءات، والسياسات والمبادرات التي قامت بها دولة الإمارات العربية المتحدة، وعدد من المؤشرات الإحصائية، في مجال رعاية الأسرة، يستعرض الجدول التالي مدى علاقتها المباشرة في تعزيز التضامن الأسري، وما يصب في التنمية الاجتماعية بعلاقتها بالاستدامة وأهداف التنمية المستدامة 17.

(1) خبر منشور في صحيفة الإمارات اليوم بتاريخ 2023/1/19م متوفر على الرابط (شوهد يوم 2023/2/28):
https://www.emaratalyoum.com/local-section/other/2023-01-19-1.1709789
(2) بيومي، عمرو، " تنمية المجتمع": «تقهوى» تقلّل فرص الطلاق في أبو ظبي بنسبة 80%"، صحيفة الإمارات اليوم، بتاريخ 2022/10/16م، متوفر على الرابط (شوهد يوم 2023/2/2م):https://www.emaratalyoum.com/local-section/other/2022-10-16-1.167

E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p4

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (2), No. (4)
IJFAES
August 2023
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (2)، العدد (4)

جدول (6): العلاقة بين الإجراءات والمبادرات وتعزيز التضامن الأسري وأهداف التنمية المستدامة

إجراءات ومبادرات	تعزيز التضامن الأسري	أهداف التنمية المستدامة
-عدد القطاعات الخدمية الداعمة لأفراد الأسرة:72 - الخدمات المتوفرة للأسرة التي تلبي احتياجاتها	-مراكز الاستشارات الأسرية والتنمية الاجتماعية -البرامج والدورات التدريبية - الخدمات الاجتماعية، الأمن والسلامة، حقوق الإنسان الاستقرار، التعليم، مستوى معيشي لائق.	-الهدف3: الصحة الجيدة والرفاه -الهدف4- التعليم الجيد -الهدف5: المساواة بين الجنسين -الهدف8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد الهدف10: الحد من أوجه عدم المساواة -الهدف11: مدن ومجتمعات مستدامة -الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية
السياسة الوطنية للأسرة، المحور الأول: الزواج	-مبادرات إعداد المقبلين على الزواج (نصفي الآخر، مساري، خطط لمستقبلك برنامج أسرتي) -شراكات خفض تكاليف الزواج -حملات إعلامية	-الهدف1: القضاء على الفقر -الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه - الهدف5: المساواة بين الجنسين -الهدف10: الحد من أوجه عدم المساواة
السياسة الوطنية للأسرة، المحور الثاني: العلاقات الأسرية	-مبادرات وبرامج (برنامج المجالس، حملة وعي، حملة رفق، برنامج مستشارك المالي) -خدمات الاستشارات الأسرية -الدليل الإرشادي للأسرة المتماسكة، -إعادة حوكمة الإصلاحات الأسرية	-الهدف1: القضاء على الفقر -الهدف3: الصحة الجيدة والرفاه -الهدف5: المساواة بين الجنسين. -الهدف 10: الحد من أوجه عدم المساواة -الهدف11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة -الهدف16: السلام والعدل والمؤسسات القوية
السياسة الوطنية للأسرة، المحور الثالث: التوازن في الأدوار	برامج ومبادرات (معكم دائمًا، عطاء أم، برنامج تثقيفي للأسر أحادية الرعاية) -إجازة الأبوة	-الهدف3: الصحة الجيدة والرفاه -الهدف5: المساواة بين الجنسي -الهدف 10: الحد من أوجه عدم المساواة -الهدف11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة -الهدف16: السلام والعدل والمؤسسات القوية
السياسة الوطنية للأسرة، المحور الرابع: رعاية الأطفال	-الحقيبة الوالدية -دليل خدمات الطفولة -برنامج العمل من المنازل عن بعد	-الهدف1: القضاء على الفقر -الهدف3: الصحة الجيدة والرفاه -الهدف5: المساواة بين الجنسين -الهدف8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد -الهدف 10: الحد من أوجه عدم المساواة -الهدف11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة

IJFAES, VSRP Publishing, UK
https://ijfaes.vsrp.co.uk
E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p4

السياسة الوطنية للأسرة، المحور الخامس: حماية الأسرة	-مبادرات وبرامج (مبادرة لا أقبل، برنامج حماية، مبادرة حاورني) -دليل إرشادي عن حماية الطفل -البرامج التوعوية والثقافية لحماية الطفل -دليل الوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية	-الهدف3: الصحة الجيدة والرفاه -الهدف5: المساواة بين الجنسين الهدف 10: الحد من أوجه عدم المساواة -الهدف11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة -الهدف16: السلام والعدل والمؤسسات القوية
خدمات وزارة تنمية المجتمع: الدعم الاجتماعي	-تعزيز جودة حياة الأفراد والأسر الإماراتية من ذوي الدخل المنخفض، حيث يوفر البرنامج مخصصات جديدة لدعم المستحقين تشمل مجموعة من العلاوات. - برنامج طلب إغاثة للأسر المتضررة خلال الكوارث والأزمات	الهدف1: القضاء على الفقر الهدف2- القضاء على الجوع التام -الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه -الهدف5: المساواة بين الجنسين -الهدف 7: طاقة نظيفة بأسعار معقولة -الهدف10: الحد من أوجه عدم المساواة --الهدف11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة
خدمات وزارة تنمية المجتمع: خدمات كبار المواطنين	-تقديم برامج خاصة بكبار السن، تتضمن العلاج الصحي والترفيهي والعلاج الطبيعي والنفسي والاجتماعي - تقديم خدمات الرعاية الصحية والنفسية والترفيهية لكبار المواطنين في منازلهم.	-الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه -الهدف 10: الحد من أوجه عدم المساواة --الهدف11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة -الهدف16: السلام والعدل والمؤسسات القوية
خدمات وزارة تنمية المجتمع: علاوات التضخم	مساعدة لمواطنين والارتقاء بجودة حياتهم، في ظل الارتفاع والتضخم الحاصل على مستوى العالم في الأسعار وتشمل : -علاوة بدل وقود -علاوة بدل المواد الغذائية -علاوة بدل الماء والكهرباء	الهدف1: القضاء على الفقر الهدف2- القضاء على الجوع التام -الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه -الهدف5: المساواة بين الجنسين -الهدف6: المياه النظيفة والنظافة الصحية -الهدف 7: طاقة نظيفة بأسعار معقولة -الهدف10: الحد من أوجه عدم المساواة -الهدف11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة الهدف13: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان -الهدف16: السلام والعدل والمؤسسات القوية

كما يُبين الجدول التالي مدى الارتباط بين الإحصائيات، والبيانات والمؤشرات الرسمية ذات الصلة، ومضامين التضامن الأسري، في علاقته بأهداف التنمية المستدامة ومفهوم الاستدامة ومدى تحققها:

جدول (7): العلاقة بين المؤشرات الإحصائية وتعزيز التضامن الأسري وأهداف التنمية المستدامة

مؤشرات إحصائية وبيانات	تعزيز التضامن الأسري	أهداف التنمية المستدامة
*ترتيب الدولة 70 في مجال الدعم الاجتماعي *مرتبة الإمارات على مؤشر السعادة العالمي: المرتبة 21 عالميًا والأولى عربيًا	-الرضا عن الحياة الدعم الاجتماعي -تقييم الفرد لمستوى المعيشة	-الهدف1: القضاء على الفقر -الهدف3: الصحة الجيدة والرفاه - الهدف5: المساواة بين الجنسين -الهدف10: الحد من أوجه عدم المساواة *معدات متقدمة على كل مؤشرات التنمية المستدامة العالمية وبوجه خاص: الهدف3: الصحة الجيدة والرفاه -الهدف5: المساواة بين الجنسين -الهدف 10: الحد من أوجه عدم المساواة -الهدف11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة --الهدف16: السلام والعدل والمؤسسات القوية
مؤشر التلاحم الأسري الإماراتي: ارتفاع نسبة التلاحم الأسري في الأعوام الأخيرة	مستوى التلاحم، والمشاركة، والدعم بين أفراد الأسرة النواة، والعائلة (الأقرباء) من الدرجة الأولى، في جو يسوده التفاهم والاحترام والمساواة	-الهدف5: المساواة بين الجنسين -الهدف10: الحد من أوجه عدم المساواة -الهدف11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة -الهدف16: السلام والعدل والمؤسسات القوية
معدلات الطلاق في الإمارات: مؤشرات مرتفعة وتراجع نسبتها في بعض إمارات الدولة	-تفكك أسري وغياب التلاحم -نزاعات أسرية تغيب عنها عناصر التضامن -تفكك الروابط بين أفراد الأسرة	-الهدف5: المساواة بين الجنسين -الهدف 10: الحد من أوجه عدم المساواة -الهدف11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة -الهدف16: السلام والعدل والمؤسسات القوية

مناقشة نتائج البحث

يتضح من استعراض السياسات، والإجراءات والمبادرات التي تقوم بها دولة الإمارات العربية المتحدة، إنها تُعنى بشكل واقعي في تعزيز التضامن الأسري، ودعم تماسك الأسرة واستقرارها، وذلك من خلال عدة محاور تتلخص فيما يلي:

E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p4

أولاً-المحور القانوني:

ويتضمن عدد من القوانين والتشريعات، والتي تصب مباشرة في دعم التماسك الأسري، وتقوي أواصر العلاقات الأسرية وحماية الأسرة من التفكك.

ثانياً-المحور الواقعي الإجرائي:

وذلك من خلال المبادرات والمشاريع القائمة على أرض الواقع، من مراكز التنمية الاجتماعية والاستشارات الأسرية، ومراكز التدريب، ومراكز الدعم الخاصة بمختلف أفراد الأسرة.

ثالثاً-المحور الإعلامي والتثقيفي:

والذي تضمن عدد كبير من حملات التوعية والتثقيف الخاصة بدعم الترابط الأسري، وتعزيز مشاعر التضامن بين أفراد الأسرة.

أما عن كفاية هذه المحاور ومضامينها، فإن البحث قد بيّن أن مراكز الاستشارات الأسرية الحكومية هي سبعة مراكز فقط، إضافة إلى خمسة مراكز خاصة، وهذا العدد غير كافٍ لتحقيق الطموحات المنشودة، وخاصة بعد ظهور أثرها الإيجابي الكبير في تخفيف النزاعات الأسرية، والحد من ارتفاع نسب الطلاق والتي تُظهر الإحصائيات ارتفاعها بدرجة موازية مع تراجعها بتأثير حملات التوعية وخدمات الإرشاد الأسري، كما ينبغي التوسع بالخدمات التي تُقدم للأسرة؛ لأن بعضها متوفرة جزئيًا أو بشكل محدود، وبوجه خاص الخدمات التي تقدمها المراكز الحكومية، مع التوسّع في ترخيص مراكز شبيهة بالقطاع الخاص، ودعم وتشجيع الاستثمار في هذا المجال الحيوي، كما إن بعض القوانين لم تجد طريقها للتنفيذ، من مثل قانون إنشاء حضانات للأطفال في أماكن العمل، ولا شك أن تطبيق هذا القانون يؤثر بشكل إيجابي على العلاقة بين الأم والطفل، ويزيد من أواصر العلاقة بين الأمهات والأبناء، مع ضمان تحقيق كفاية في العمل الوظيفي بجودة أفضل.

بناء على ما سبق، فقد أجاب البحث عن التساؤل الأول: (ما هي أبرز السياسات التي أطلقتها دولة الإمارات العربية المتحدة، والإجراءات والمبادرات الحكومية لتعزيز التضامن الأسري، ودعم تماسك الأسرة واستقرارها؟)، من خلال استعراض أبرز ما قامت به حكومة دولة الإمارات لدعم التضامن الأسري، عبر مراكز تقديم الخدمات، والمراكز الاستشارية في مجال حل النزاعات الأسرية والإرشاد الأسري، وحملات التوعية والتثقيف المستمرة، والعمل على تطوير التشريعات القانونية بشكل مستمر.

IJFAES, VSRP Publishing, UK
https://ijfaes.vsrp.co.uk
E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p4

في مناقشة التساؤل الثاني: (كيف عملت سياسات وإجراءات ومبادرات دولة الإمارات العربية المتحدة على تعزيز التضامن الأسري ودعم تماسك الأسرة؟)، نجد أن مراكز الدعم الاجتماعي، ومراكز الاستشارات الأسرية، والسياسة الوطنية للأسرة، ومبادرات وزارة تنمية المجتمع، قامت في غالبيتها على تعزيز التماسك الأسري، ودعم العلاقات الوالدية والأسرية بوجهها العام، ويتبين ذلك من خلال مؤشر التلاحم الأسري، فقد حققت الدولة نسبة 80.07% عام 2015، في حين بلغت النسبة 91%عام 2019م، وهذا يدل على الأثر الإيجابي للإجراءات والسياسات التي تقوم بها الدولة، في مجال دعم العناصر المعبّرة عن التضامن الأسري، بالرغم من وجود نسب مرتفعة لحالات الطلاق في مجتمع دولة الإمارات، والذي يُعبر عن أقصى درجات غياب التضامن الأسري، فإن مبادرات التوعية والاجراءات العملية التي تم القيام بها، قد ساعدت في تخفيض هذه النسبة بدرجات مُعتبرة إحصائيًا وذات دلالة؛ مما يُظهر أهمية الاستمرار في هذه السياسات، وإنشاء المزيد من مراكز الدعم، والاستشارات وحل النزاعات الأسرية، وتطوير القوانين والتشريعات الخاصة بالزواج والأسرة، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتحقيق الكفاية الاقتصادية للأسرة.

بالنسبة للتساؤل الثالث: (ما العلاقة بين التضامن الأسري والاستدامة في التنمية، من خلال تعرُّف إجراءات ومبادرات دولة الإمارات العربية المتحدة في هذا المجال)، فقد بيّنت جداول تحليل المضمون، إن كل الإجراءات التي قامت بها دولة الإمارات في مجال الدعم الاجتماعي والرعاية الأسرية، إضافة إلى دعمها للتضامن الأسري، ترتبط مباشرة بعدد من أهداف وأبعاد التنمية المستدامة ولعل أبرزها: (الهدف1: القضاء على الفقر، الهدف2- القضاء على الجوع التام -الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه ، اهدف4: التعليم الجيد، الهدف5: المساواة بين الجنسين الهدف 7: طاقة نظيفة بأسعار معقولة الهدف10: الحد من أوجه عدم المساواة-الهدف11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة، -الهدف16: السلام والعدل والمؤسسات القوية)، فدعم الأسرة اقتصادياً خلال الكوارث والأزمات، وخلال فترات الركود والتضخم، يحافظ على أمانها الاقتصادي الذي ينعكس بشكل مباشر على طبيعة العلاقات بين أفرادها، كما أن توفير الخدمات لكبار السن داخل منازلهم، يُعزز من أواصر العلاقات بين الأجيال المختلفة، ويزرع قيم التعاطف والتراحم بين أفراد الأسرة، مما يُعزز تضامنهم، كما إن سد الفجوات بين الجنسين والتوزان في توزيع الأدوار، يمنح المرأة فرص متعدد ترفع من كفاية الأسرة ماديًا، وتُعزز من مكانتها الاجتماعية، وتساعدها على توفير الدعم اللازم لأبنائها ورعاية والديها، كما تشير النسب المئوية على مؤشرات التلاحم الأسري، ومؤشر السعادة العالمي إلى جودة إجراءات الدولة وترابطها الوثيق.

E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p4

تُجيب نتائج تحليل المضمون على التساؤل الرابع (ما مدى توافق خطط التنمية المستدامة في دولة الإمارات وتجربتها الخاصة، مع النهج التكاملي الذي يربط بين الجوانب المختلفة للتنمية المستدامة، وفق أجندة 2030م؟)، فمن خلال عدة معايير أظهرتها نتائج تحليل مضمون السياسة الوطنية للأسرة، والتشريعات والقوانين، والخدمات التي تُقدمها وزارة تنمية المجتمع، إضافة إلى المؤشرات الإحصائية، تبين إن علاقة عناصر الدعم الاجتماعي للأسرة التي توفرها حكومة دولة الإمارات، تُسهم بشمل مباشر في تعزيز التضامن بين أفرادها مما ينعكس بشكل إيجابي على استدامة استقرار الأسرة، وهذا أيضاً يرتبط بشكل وثيق بمختلف جوانب التنمية والجانب الاجتماعي منها على وجه الخصوص.

قام النهج التكاملي لسياسات الدولة، على إصدار القوانين والتشريعات المناسبة، ومن ثم الإجراءات العملية الفاعلة على أرض الواقع، والتي تُمثّل تطبيق عملي للخطط والسياسات، إضافة إلى الاهتمام بعملية التوعية والتثقيف بشكل مستمر من خلال الإعلام ومضامينه، وحملات التوعية، وما تقدمه مراكز الدعم الاجتماعي ومراكز الاستشارات الأسرية من جهود تصب في هذا السياق،، وتتضافر هذه الجهود مع الإجراءات الاقتصادية التي تطبقها الدولة خلال الأزمات والكوارث من جهة، وعبر الدعم المستمر للفئات السكانية المتعثّرة مادياً من جهة أخرى، وهذا كله يصب في إطار واحد ونهج يقوم على التكامل بين مختلف أبعاد التنمية، الاجتماعية والاقتصادية، والبيئية. فعلى سبيل المثال لا الحصر، ومما سبق عرضه: إن استراتيجية الاقتصاد الأخضر تمنح المرأة فرصًا متميزة، وتبحث عن الرائدات في هذا المجال، وتساوي بينها وبين الرجل في الرواتب والحوافز وكافة الفرص، ودعم الأسر المنتجة يوفر دخلًا اقتصاديًا ذاتيًا، ويوحّد الروابط بين أفراد الأسرة نحو مصدر دخل مستقل، ويخلق بيئة مناهضة للفقر، كما إن الركود والتضخم الاقتصادي تُعالج انعكاساته على الأسرة بشكل فوري، من خلال البرامج المؤقّتة والمرنة للعلاوات، والعمل عن بعد من داخل المنازل، يمنح الأسرة فرصة وجود الأم خلال الطفولة المبكرة للأبناء، وبدون أن يفقدها عملها، ولا تتعطل دورة الاقتصاد، كما إن خطط الاستدامة كافة تمنح الفرص لمختلف أفراد الأسرة لتحقيق كفايتهم المادية والمعنوية، ونظم التعليم الجيد والرعاية الصحية والرفاه أيضًا، تفتح أبواب فرص العمل أمام الجنسين، وبذلك تتكامل أبعاد التنمية، وتتوائم جودتها بما يضمن استمراريتها، وبذلك تتحقق الرؤية الشاملة للتنمية.

E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p4

ارتبط مفهوم التنمية الاجتماعية، بذلك الاتجاه الداعي إلى ربطه بمصطلح الرعاية الاجتماعية، الهادفة لتحقيق تنمية للموارد البشرية، ويوجد تيار واسع يرى أن التنمية الاجتماعية بالأساس عبارة عن تغيير اجتماعي، يؤثّر على البناء الاجتماعي ووظائفه، ويهدف إلى إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد[1].

بما أن الأسرة هي أساس البناء الاجتماعي، فإن إشباع حاجات أفرادها، يُعد أحد أهم محاور وأهداف التنمية، ولذلك لا بدّ من إقامة بناء اجتماعي ذي علاقات جيدة، ونشر قيم اجتماعية تؤدي إلى تحقق أكبر قدر ممكن من إشباع المطالب والحاجات لأفراد المجتمع، ويُعتبر التضامن الأسري أحد الأوجه المعبّرة عن إشباع تلك الحاجات، وخاصة الحاجات العاطفية والاجتماعية، والدعم والمساندة خلال الأزمات، كما تتجلى طبيعة الروابط بين أفراد الأسرة في مدى تلاحمها وتماسكها، بما ينعكس بشكل سلبي أو إيجابي على التنمية الاجتماعية، والتي تترابط مع الواقع الاقتصادي، والسياسي والبيئي بشكل وثيق، وفقًا للنظرة الشمولية للتنمية، وضمان استمراريتها واستدامتها.

توصيات ومقترحات البحث

في ضوء ما توصل إليه البحث من نتائج، يوصي بتطبيق المقترحات التالية:

1- الاهتمام بشكل أكبر بالتنمية الاجتماعية، والتركيز على الأسرة، ووضع المزيد من الخطط لتعزيز التلاحم الأسري، وخلق قيم التضامن الأسري بين أفرادها.

2- زيادة عدد مراكز الاستشارات الأسرية، نظرًا لدورها الفاعل في حل النزاعات الأسرية، وتقديم خدمات الإرشاد والتوجيه للأسرة.

3- العمل على الاهتمام بفئة الناشئين واليافعين، فقد توجهت غالبية الخطط والخدمات إلى الأطفال من فئات الطفولة المبكرة، أو الشباب وكبار السن، بينما يحتاج الناشئة من فئات عمرية ما بين (13-17 سنة)، إلى الكثير من الإعداد، والتوجيه، والتوعية والتثقيف، وخاصة في ظل اندفاع الجيل الحالي نحو مواقع التواصل الاجتماعي، وانفتاحه على مضامينها السلبي منها والإيجابي، والاستهلاك العالي للتقنية ووسائل

(1) المطوع، محمد عبد الله، التنمية الاجتماعية والتغيير الاجتماعي في الإمارات، دار الفارابي، بيروت، 1991م، ص57.

E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p4

الاتصال الحديث، مما قد ينعكس بشكل سلبي على التكيف الاجتماعي وتراجع الروابط الاجتماعية مع البيئة المحيطة.

4- تأسيس حكومية مراكز رعاية اجتماعية ونفسية للشباب، والناشئين واليافعين، تقدم خدمات التوعية والتثقيف إلى جانب النشاطات الأخرى المعتادة.

5- إنشاء مراكز إرشاد نفسي واجتماعي في الأندية الرياضية، وملحقة بها بشكل مباشر.

6- زيادة عدد مراكز الإرشاد النفسي والاجتماعي في المدارس والجامعات.

7- إدخال مفاهيم التضامن الأسري، والرعاية الأسرية، وتماسك الأسرة، والتكافل الاجتماعي، في مناهج التعليم بمراحله المختلفة، وخاصة المرحلة الأساسية.

8- طرح الخطط والبرامج التي تعمل على معالجة أسباب زيادة ظاهرة التأخّر بالزواج لدى الإناث، وتغيير نظرة المجتمع إلى المرأة من خلال تغيير مفهوم "العنوسة"، عبر التوعية المستمرة في الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، والفضاء الاجتماعي العام للمجتمع.

9- معالجة قضية التكاليف المرتفعة لحفلات للزواج، ورفع الوعي الاقتصادي لدى المقبلين على الزواج، وكيفية التخطيط لتأسيس عائلة، وعملية الإنجاب وتربية الأبناء بشكل سليم، لتوفير عوامل استدامة استقرار الاسرة.

10- تفعيل قانون إنشاء الحضانات في المؤسسات الحكومية، وتطبيقه والإشراف على تنفيذه.

11- التوسع في تجربة العمل من المنزل عن بعد للنساء حديثات الولادة، لمنح الأم أطول فترة ممكنة لرعاية الطفل الرضيع، ويُمكن أن تمتد تلك الفترة حتى دخول الطفل الحضانة أو الروضة.

12- تكثيف حملات التوعية والتثقيف في مجال التضامن الأسري، ورفع الوعي بمفاهيم الاستدامة في علاقتها بالأسرة.

13- وضع معايير تقييم دورية للإجراءات والسياسات، لقياس مدى فعاليتها، وتطويرها ومعالجة الثغرات.

14- إجراء المزيد من الدراسات حول الأسرة الإماراتية، ومشكلاتها، وعوامل استقرارها.

IJFAES, VSRP Publishing, UK
https://ijfaes.vsrp.co.uk
E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p4

15- تأسيس فروع دراسية في الجامعات، خاصة بالإرشاد الأسري، والصحة النفسية للأسرة، والإرشاد التربوي والاجتماعي الموجّه للأسرة، وذلك ضمن تخصّصات العلوم الاجتماعية والنفسية والتربوية، وتوجيه الأجيال الشابة نحو دراسة تلك التخصصات، وربط دراستهم النظرية بالواقع الاجتماعي من خلال العمل الميداني.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

1. الاتحاد (صحيفة)، عدد يوم 2023/2/21م، (شوهد يوم2023/3/5م):
https://www.alittihad.ae/news
2. الإمارات اليوم (صحيفة)، عدد يوم 2023/1/19م،(شوهد يوم 2023/2/28):
https://www.emaratalyoum.com/local-section/other/2023-01-1
3. بدر، بشير، الأسرة والتنمية المستدامة الإنسانية، 15 /م2018، متاح على الرابط (شوهد يوم 2023/2/28م) https://abouna.org/content%A7%D9%85%D8%A9
4. بيومي، عمرو،" 175 ألف مواطنة فاتتهن سن الزواج"، مقال منشور في صحيفة الإمارات اليوم بتاريخ2012/5/23م، متاح على الرابط (شوهد في 2023/3/1م):
https://www.emaratalyoum.com/local
5. بيومي عمرو، " تنمية المجتمع: «تقهوى» تقلّل فرص الطلاق في أبو ظبي بنسبة 80%"، صحيفة الإمارات اليوم، بتاريخ 2022/10/16م، متاح على الرابط (شوهد يوم 2023/2/2م):
https://www.emaratalyoum.com/local-section/other/2022-10-16-1.167
6. البرنامج الوطني للسعادة، وزارة تنمية المجتمع، الإمارات العربية المتحدة، متاح على الرابط (شوهد يوم 2023/3/7م) https://www.hw.gov.ae
7. حمصي، أنطون، أصول البحث العلمي، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 1991م.
8. رشوان، حسين عبد الحميد، الأسرة والمجتمع، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 2003م.
9. رشوان حسين عبد الحميد، البناء الاجتماعي/ الأنساق والجماعات، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2007م.

10. حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، البوابة الرسمية ، "تقرير السعادة العالمي"، 29/ 3/ 2022، متاح على الرابط (شوهد يوم 9 /2023/3م) https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/the-uae-government/government-of-future/happiness/the-uae-as-per-world-happiness-report
11. حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، البوابة الرسمية، "الحياة الاجتماعية"، 2022/4/15، متاح على الرابط (شوهد يوم 3/3/ 2023م) https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/culture/social-life
12. حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، البوابة الرسمية، "زيادة حالات الطلاق"، 2022/9/22، متاح على الرابط (شوهد يوم 2023/3/3م)-https://u.ae/ar-AE/information-and-services/social- affairs/divorce
13. حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، البوابة الرسمية، "أجندة الاستدامة 2030م"، متاح على الرابط (شوهد يوم2023/3/1م)
https://u.ae/ar-AE/about-the-uae/leaving-no-one-behind
14. السياسة الوطنية للأسرة، وزارة تنمية المجتمع، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2018م.
15. فياض حسن الجبوري، فاروق، التنمية المستدامة من منظور إسلامي، حالة دولة الإمارات العربية المتحدة 2020، معهد إسلام المعرفة إمام، كلية الدراسات العليا، جامعة الجزائر، اغسطس 2021م.
16. القريشي، مدحت، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007 م.
17. قنديل، محمد متولي، شلبي صافي ناز، مدخل إلى رعاية الطفل والأسرة، دار الفكر، عمان، الأردن، 2006م.
18. المطوع، محمد عبد الله، التنمية الاجتماعية والتغيير الاجتماعي في الإمارات، دار الفارابي، بيروت، 1991م
19. مؤشرات التنمية في إمارة أبو ظبي، مركز الإحصاء، ديسمبر 2015، متاح على الرابط (شوهد يوم 2023/3/7) https://www.scad.ae/Release%20Documents
20. مؤشر التلاحم الأسري، رؤية الإمارات 2021م، متاح على الرابط (شوهد يوم 2023/3/10م):
https://www.vision2021.ae/%D8%A7

21. منظمة الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة، متوفر على الرابط (شوهد يوم 2023/3/4م):
https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/developm
22. منظمة الأمم المتحدة، الأثر الأكاديمي، متوفر على الرابط (شوهد في 2023/3/6م):
https://www.un.org/ar/articles-by-property-local-category/59101/10865
23. الهيتي، نوزاد عبد الرحمن، التنمية المستدامة، الإطار العام والتطبيقات، دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجًا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2009م.
24. وزارة تنمية المجتمع، الإمارات العربية المتحدة، الخدمات الذكية، متوفر على الرابط (شوهد يوم 2023/3/9م): https://www.mocd.gov.ae/ar/services.aspx

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1- Eggert, R.G, What sustainability and sustainable development mean in mining, 3 Chapter 3 in: Sustainable Management of Mining Operations, Botin, J.A. (Ed), SME, Littleton, CO.

2- Renate Douwes, Maria Stuttaford, and Leslie London, "Social Solidarity, Human Rights, and Collective Action: Considerations in the Implementation of the National Health Insurance in South Africa", insurance, 2018-10-1, Retrieved (2023-3-11) Available at: https://www.hhrjournal.org/2018/10/social-solidarity-human-rights-and-collective-action-considerations-in-the-implementation-of-the-national-health-insura

3- Porritt, Jonathan, *Capitalism as if the World Matters*, Earthscan, London, 2005.

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (2), No. (4)

المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (2)، العدد (4)

August 2023

انتظروا العدد القادم

المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)

موقع المجلة: https://ijfaes.vsrp.co.uk
البريد الإلكتروني: ijfaes@vsrp.co.uk
رقم التليفون (واتس): +442039115546

دار النشر **رؤية للبحوث العلمية والنشر**، لندن، المملكة المتحدة

Vision for Scientific Research and Publishing, London, UK

71-75 Shelton Street, Covent Garden, London, WC2H 9JQ